جامعة آل البيت

كلية الدراسات العليا

قسم المحاسبة

مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

The Extent of Compliance with the Policies of Security and Protection of Accounting Information in Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالب:

قتيبة عاهد مسلم ابوذويب

إشراف

الدكتور محمد ناصر حمدان المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

العام الدراسي

٢٠١٨/٢٠١٩م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نموذج التفويض

أنا قتيبة عاهد مسلم ابوذويب، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :.....

التاريخ : / /٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: قتيبة عاهد مسلم الرقم الجامعي:

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن ، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....

التاريخ / /٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة آل البيت.

وأوصي بإجازتها بتاريخ: / /٢٠١٨.

إعداد

قتيبة عاهد مسلم أبو ذويب

إشراف

الدكتور محمد ناصر حمدان المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور: محمد ناصر حمدان المشاقبة.... ..... (مشرفاً ورئيساً)	
الدكتور:عودة احمد بني احمد.....(عضواً)	
الدكتور: محمدعلي الحايك..... ..... (عضواً)	
الدكتور: حمزة حسين الموالي..... (عضواً خارجياً)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي أطال الله في عمرهما، الذين أفهموني بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة، وأنارا أمام عيني شموع الأمل....

أهدي رسالتي هذه رمزاً للمحبة والوفاء واعترافاً منّي بفضلهما عليّ

وإليكم يا من تزالون بجانبي ترقبون نجاحي وتقدمي، وتقدمون لي كل الوقت

وكل الحب....وكل الدعم

إلى إخواني وأختي وأصدقائي الأعزاء

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

مع خالص المحبة والعرفان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصاحبه أجمعين.

أما بعد..

الحمد لله الذي منحني العلم والمقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، وأتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى مشرف الرسالة الدكتور الفاضل محمد ناصر حمدان المشاقبة الذي كرّمني بالإشراف على هذا الجهد طيلة فترة إعداده، حيث كان لنصائحه القيّمة الأكبر في إخراج هذه الرسالة بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بجزيل الامتنان والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت على حسن المعاملة وطيبها، والشكر موصول كذلك للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم الطيبة في قراءة هذه الرسالة، كما أشكر كل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، فلهم جزيل الشكر وكل التقدير والإمتنان.

لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي ، جامعة آل البيت ممثلة برئيسها ونائبيه الأفاضل على جهودهم الطيبة في رعاية طلاب الجامعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

نموذج التفويض ..... ب

قرار لجنة المناقشة ..... د

الإهداء ..... ه

الشكر والتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الملاحق ..... ك

الملخص باللغة العربية ..... ل

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١

المقدمة ١

مشكلة الدراسة ١

أهداف الدراسة ٢

أهمية الدراسة ٢

فرضيات الدراسة ٣

التعريفات الإجرائية ومصطلحات الدراسة ٣

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٤

المبحث الأول : الإطار النظري ٤

المطلب الأول : أمن وحماية المعلومات ٤

المطلب الثاني : السياسات المتبعة في تفعيل امن وحماية المعلومات المحاسبية ١٢

المطلب الثالث : التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات ١٨

المطلب الرابع : البنوك التجارية في الأردن ٢٢

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ٢٤

أولا: الدراسات باللغة العربية ٢٤

ثانيا : الدراسات باللغة الأجنبية ٢٦

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: منهجية الدراسة ٢٩
منهجية الدراسة ٢٩
طبيعة ونوع الدراسة ٢٩
مصادر جمع البيانات ٢٩
مجتمع وعينة الدراسة ٣٠
الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات ٣٣
نتائج متعلقة باختبار فرضيات الدراسة: ٣٣
-النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية ٣٣
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى ٣٤
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية ٣٦
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة ٣٨
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة ٤٠
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة ٤٢
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة ٤٥
-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السابعة ٤٧
الفصل الخامس : مناقشة النتائج ٤٩
مناقشة النتائج ٤٩
النتائج ٥٢
التوصيات ٥٢
قائمة المراجع ٥٣
المراجع باللغة العربية ٥٣
المراجع باللغة الأجنبية ٥٦
Abstract ٥٨
قائمة الملاحق ٥٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية(n= ٤٨)	٧١
	معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل بعد من مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل.	٧٤
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الأداة الدراسة ككل.	٧٧
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الأول.	٧٨
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات	٨٠
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثاني.	٨١
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأمن المادي.	٨٣
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثالث .	٨٤
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الاستعمال المقبول .	٨٥
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الخامس .	٨٦
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة كلمة المرور كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.	٨٨
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الخامس.	٨٩
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الحاسوب المكتبي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.	٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال السادس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي.	٩٢
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأجهزة المحمولة	٩٤
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال السابع.	٩٥
	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة نسخ الاحتياطية.	٩٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
١	أداة جمع بيانات الدراسة (الإستبانه)	١١٠
٢	قائمة المحكمين	١٢٠
٣	أسماء البنوك	١٢١
٤	الجداول التحليل الإحصائي لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة	١٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

إعداد

قتيبة عاهد مسلم أبو ذويب

إشراف

الدكتور محمد ناصر حمدان المشاقبة

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب المنهج الوصفي لتحليل متغيرات الدراسة وقد قام الباحث بإعداد وتطوير استبانه لجمع البيانات من مجتمع الدراسة حيث تكونت عينة الدراسة من (٦٠) مدقق داخلي في البنوك التجارية الأردنية تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بإجراء عدت زيارات إلى البنوك عينة الدراسة وزع خلالها (٦٠) استبانه على المدققين الداخلين، استرد منها (٥٥) وبعد مراجعة الاستبيانات تبين أن هناك (٧) استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي ولاختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS_22)في تحليل البيانات مثل المتوسطات والانحرافات واختبار (One Sample T-test)لاختبار فرضيات الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية لآي مدى تلتزم بسياسات أمن وحماية المعلومات المحاسبية(التدقيق الخاص بأمن المعلومات، الاستعمال المقبول، الأمن المادي، كلمات المرور، الأجهزة المحمولة، النسخ الاحتياطي، الحاسوب المكتبي) وبناء على ذلك تم صياغة عدد من التوصيات من أهمها الحث على مواكبة البنوك التجارية الأردنية بسياسات أمن وحماية المعلومات المحاسبية من قبل الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: سياسات أمن وحماية المعلومات،المعلومات المحاسبية،البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أدى التطور التكنولوجي إلى القيام بمهام مختلفة في شتى المجالات، ولذلك قامت العديد من منظمات الإعمال بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من أجل تسيير أعمالها وذلك لما لها من فوائد كثيرة في تسهيل المهام واختصار الوقت والتكلفة. وباعتبار المحاسبة وظيفة مهمة لدى جميع منظمات الإعمال،فهي أيضا معنية بمواكبة هذا التطور التكنولوجي،فلا يعقل أن تبقى مهنة المحاسبة رهينة الأوراق والدفاتر والعمل اليدوي في ظل هذا التطور الذي تسير به جميع الشركات والمؤسسات(لطفي، ٢٠٠٩).

وطالما أن عملية معالجة المعلومات المحاسبية أصبح الكترونيا لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار المكانة المتميزة التي تحتلها تلك المعلومات في كافة منظمات الإعمال،وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص، نظرا لتميز البنوك بالاستمرارية في مواكبة المستجدات والتطورات في مجال الأمن والحماية للمعلومات بشكل أوسع(Marston,2013)،ونظرا للدور الهام الذي تتميز به المعلومات المحاسبية فإنها يجب عليها إن تسعى دائما إلى إيجاد حلول تواكب حركة التقدم التكنولوجي،لان عند مواكبة التقدم والتطور فإنها تكون بذلك قد حققت القدر الكافي من السعي نحو تقديم الأمن والتقنية بهدف التقليل من فرص تعرض المعلومات لمخاطر محتملة،خاصة وان امن المعلومات يشكل عنصرا هاما في سلامة عمل البنوك التجارية وبالتالي في حال التوصل إلى مستوى عال من سياسات الأمن والحماية للمعلومات يمكن المدققين الداخلين من التواصل إلى أساليب الكشف والمواجهة للمخاطر المحتملة وعليه تأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية - من وجهة نظر المدققين الداخليين في تلك البنوك.

مشكلة الدراسة:

نظرا لأهمية سياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في قدرتها على توفير بيئة أمنة للعمل التجاري، فانه يترتب على البنوك التجارية أتباع سياسات أمنية قادرة على حماية المعلومات المحاسبية في ظل ما تشهده البنوك من تسارع في حركة التقدم التكنولوجي وما قد يترتب عليه من اختراق الأمن للمعلومات المحاسبية، وانطلاقا من ذلك يتمحور السؤال الرئيس للدراسة على النحو الأتي: ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية في سياسات امن وحماية المعلومات لمحاسبية- من وجهة نظر المدققين الداخليين ؟

ويتفرع عن ذلك الأسئلة الفرعية الآتية :

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات التدقيق الخاص بأمن المعلومات - من وجهة نظر المدققين الداخليين البنوك التجارية الأردنية؟.

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الأمن المادي - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟.

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الاستعمال المقبول - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات كلمات المرور- من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟.

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الحاسوب المكتبي - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟.

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الأجهزة المحمولة- من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟.

ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات النسخ الاحتياطي - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على معرفة مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية وبناء على ذلك يمكن صياغة أهداف الدراسة على النحو الأتي.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات التدقيق الخاص بأمن المعلومات.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الأمن المادي.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الاستعمال المقبول.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات كلمة المرور.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الحاسوب المكتبي.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات الأجهزة المحمولة.

التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بسياسات النسخ الاحتياطي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية المعلومات المحاسبية،خاصة في البنوك التجارية لدورها الهام في اتخاذ القرارات لذلك فإنه يجب على البنوك إن تسعى دائما إلى إيجاد حلول تواكب حركة التقدم التكنولوجي،لان عند مواكبة التقدم والتطور فإنها تكون بذلك قد حققت القدر الكافي من السعي نحو تقديم الأمن والتقنية لتلك المعلومات،بهدف التقليل من فرص تعرض المعلومات لمخاطر محتملة،خاصة وان امن المعلومات يشكل عنصرا هاما في سلامة عمل البنوك التجارية.

كما تنبع أهمية الدراسة أيضا من مدى أهمية البنوك التجارية كإحدى المقومات التي تدعم السوق النقدي في الأردن والذي يمثل ركيزة أساسية لجميع الأسواق الاقتصادية المحلية ولذا يرى الباحث أن نتائج الدراسة قد تساهم في المستقبل في رفع جودة نظام المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية بشكل يجعله أكثر كفاءة ومصداقية في تحقيق الواجبات المرجوة منه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة:

بناء على عناصر مشكلة الدراسة السابق ذكرها ،تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

H_1: تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية- من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع عن ذلك الفرضيات الفرعية الآتية

H_{1b} تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات التدقيق الخاص بأمن المعلومات - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

H_{1c}: تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات الأمن المادي - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

H_{1d}: تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات الاستعمال المقبول - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية .

H_{1e}: تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات كلمات المرور- من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

H_{1f}: تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات الحاسوب المكتبي - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية .

H_{1g}: تلتزم البنوك التجارية الأردنية بسياسات الأجهزة المحمولة- من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

H_{1i} : تلتزم البنوك الأردنية بسياسات النسخ الاحتياطي - من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

التعريفات الإجرائية ومصطلحات الدراسة:

سياسات امن وحماية(سرية) المعلومات المحاسبية: العمل على حماية البيانات والمعلومات،من الاعتداء من خلال منظومة من الإجراءات والسياسات الوقائية،التي تتبعها البنوك بهدف الحفاظ على أمن وسرية المعلومات ضد ما قد تتعرض له من مخاطر داخلية وخارجية (النجار، ٢٠١٣: ٢٦١).

البنوك التجارية الأردنية: مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع من الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل (حشيش،٢٠٠٤).

البنوك التجارية في الأردن: هي مؤسسات ائتمانية عاملة في الأردن تقوم بتلقي الودائع من العملاء والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

المعلومات المحاسبية: هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها و معالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة(الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار النظري

يتناول هذا الفصل الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وسيتم عرض الأدب النظري على خمسة مطالب، المطلب الأول يتعلق بأمن وحماية المعلومات،أما المطلب الثاني يتعلق بالسياسات المتبعة في تفعيل أمن وحماية المعلومات المحاسبية،والمطلب الثالث يتعلق بالتدقيق الداخلي في البنوك، والمطلب الرابع يتعلق بالبنوك التجارية في الأردن، وأخيرا المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة.

المطلب الأول: أمن وحماية المعلومات:

يعد أمن وحماية المعلومات من الأمور التي أصبحت تحتل مكانة لدى الباحثين،خاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم المصطلح،وظهرت عدة مفاهيم كلها تدور في حول امن وحماية المعلومات خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهد حالة تطور وتقدم مستمر، ومهما تباينت الآراء فيه فإنها تؤدي إلى ضرورة حماية المعلومات بشكل دوري حتى يمكن الرجوع إلى البيانات المطلوبة بسهولة،وهذه العملية يجب إن تتم على الصعيدين رسمي وشخصي ليتم ضبط عملية أمن المعلومات،من خلال آليات ووسائل كفيلة بمنع اختراقها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بالدخول (Gary,2016).

إضافة إلى السيطرة على الإخطار التي يمكن أن تواجه الحفاظ على امن وحماية المعلومات خاصة في حال تعرضها إلى أخطار غير مقصودة مثل الزلازل، والبراكين،والكوارث الطبيعية الأخرى وكذلك الأمر في حال تعرضها لإخطار بشرية مقصودة وهو مايندرج تحت مسمى الجرائم الالكترونية (Galasgow,2015).

مفهوم أمن وحماية المعلومات:

تعددت الآراء التي تناولت تحديد المفهوم،وتقديم تصور محدد له،ومنها:

فقد عرفه النجار(٢٠١٣) بأنه العمل على حماية البيانات،والمعلومات،من الاعتداء من خلال منظومة من الإجراءات والسياسات الوقائية،التي تتبعها البنوك بهدف الحفاظ على أمن وحماية المعلومات ضد ما قد تتعرض له من مخاطر داخلية وخارجية،من خلال ضرورة حفظ البيانات،ومعرفة الأشخاص المخولين بالدخول إليها.في حين عرفه إبراهيم(2008) على انه العلم الذي يحدد الآليات،والإجراءات الوقائية التي تشمل المجال التقني أو الوقائي بهدف الحفاظ على امن وحماية المعلومات وكذلك الأجهزة التي تخزن عليها، والبرمجيات.وعرفه القحطاني (٢٠١٥) بأنه العلم الذي يعني بحماية المعلومات من المخاطر التي قد تتعرض لها ويمكن تعريف امن المعلومات بشكل مختصر بأنه حماية المعلومات من الوصول غير المسموح به، وهناك تعريف أورده (حواس، وآخرون،٢٠١٧)،بأنه تامين التقنيات المستخدمة لحماية أنظمة المعلومات ضد الاستخدام غير المشروع مهما تعددت طرقه وأهدافه مثل السرقة، والتلاعب بالبيانات،أو إلحاق الأضرار بالحواسيب وتشتمل التقنيات المستخدمة والسياسات المتبعة الإجراءات والأدوات التي تتعامل بشكل مباشر مع المعلومات الحاسوبية،وقد أصدرت لجنة أنظمة الأمن القومي الأمريكي تعريف لأمن المعلومات يوضح آلية حماية المعلومات وعناصرها المهمة بما في ذلك الأنظمة والأجهزة التي تستخدم هذه المعلومات وترسلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن الاهتمام بتحديد المفهوم من قبل المختصين يدل على أهمية وضرورة الحفاظ على امن وحماية المعلومات،خاصة وأن التلاعب بالمعلومات والعمل على إجراء التغيير والتعديل والحذف والإضافة عليها قد تقف وراء أهداف اكبر بكثير مما يتوقعها القائمين على أمن حمايتها، فتداول المعلومات ومعالجتها من قبل أشخاص يسعون لتحقيق أجندات خاصة بهم يمكن إن تقف ورائها أهداف سياسية،واقتصادية وتبقى الأهداف مرهونة بالمرتكب للجرم غير المبرر.

أهداف امن وحماية المعلومات:

تتميز عملية امن وحماية المعلومات بالدقة لذلك يجب أيلاء السياسات المتبعة في البنوك أهمية كبرى بسبب حساسيتها وما قد تعود عليه من النفع أو الضرر عند تطبيقها،ومن هنا فانه يجب على البنوك رسم ملامح السياسات الواجب إتباعها الدنف (٢٠١٣)،لكي تكون واضحة لكافة الأطراف التي تتعامل مع البنك،اذ كل طرف يجب إن يكون ملما بما له من حقوق وما عليه من واجبات ومهما تعددت السياسات الأمنية للمعلومات فإنها تكاد لا تختلف فيما بينها من حيث الأهداف إذ أن الهدف الرئيسي هو الحافظ على سلامة وحماية المعلومات،ومصادر تلك المعلومات،وهذا من شأنه أن يقلل من احتمال حدوث اختراق أو دخول غير مصرح به وبالتالي تأمين عدم حدوث أية خسائر في النظام الذي يحدد مستوى المصداقية بين البنك وكافة الأطراف التي تتعامل معه(James,2004).

ومن هنا يجدر الإشارة إلى بعض الأهداف التي حددها المركز القومي لأمن للمعلومات(٢٠١٠) وهي:

حماية المعلومات:ويقصد بحماية المعلومات،حماية الخصوصية للمعلومات لدى البنوك وتسعى إدارة امن وحماية المعلومات للحفاظ على هذه الخصوصية والحماية التامة لها وتشمل حماية نظم المعلومات والأجهزة من خلال القيام بتطوير سياسات الأمن بشكل دوري وتأمين كافة السبل التي من شأنها توفير الإطار العام لأمن وحماية المعلومات.

تكاملية البيانات:ويقصد بها توفير الحماية التامة لأمن وحماية المعلومات من خلال حفظها ضد الاختراق أو الوصول الغير مشروع إليها وحفظها من عمليات التغيير والتبديل ألا من قبل الأشخاص المخول لهم بالدخول إليها،ولا يمكن لتلك التكاملية أن تتحقق إلا من خلال توفر طرق وإجراءات رقابة صارمة،بحيث يمكن ضمان امن وحماية المعلومات بسبب الأداء الرقابي الفعال.

توفر الخدمة:ويقصد هنا أمكانية الحصول على المعلومات بطريقة ميسرة عند الحاجة إليها،وبالتالي فأن مستخدمي الأنظمة والبرامج يجب أن لا يواجهون أية صعوبات خلال تعاملهم مع النظام،ويجب أن تتوفر إجراءات احترازية تضمن عدم تعرض المعلومات لهجمات ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية،أو احتمالية تعرض البرامج والأنظمة لخلل طارئ يمكن إن يلحق الضرر بأمن وحماية المعلومات.

ويرى الباحث: إن أهداف امن وحماية المعلومات لا يمكن إن تتحقق إن لم يتم حماية المعلومات ضد الوصول غير الأمن من قبل إي شخص غير مصرح له بالتعامل معها،ويتم ذلك من خلال قيام دائرة الرقابة الداخلية بتحديد الإعمال والمهام للموظفين وبالتالي حصر صلاحيات كل موظف دون تداخل وهذا كله من شأنه إن يعزز فرص امن المعلومات وسريتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حدد داود(٢٠٠٠) بعض الطرق التي من شأنها ان تزيد من فرص أمن وحماية المعلومات:

التأكد من ان عملية التخلص من النفايات والمخلفات التي يريد البنك التخلص منها بطريقة أمنة بحيث يتم التخلص منها باستخدام طريقة الحرق بأفران خاصة وآلات خرط الورق ومن تلك المخلفات التي تستخدم لها هذه الطريقة البطاقات الخاصة بالعملاء ،وقوائم البرامج.

ويرى الباحث ان عملية التخلص هذه عملية مهمة يجب إن تخضع للرقابة والمسؤولية،لان إخفاء البطاقات وقوائم البرامج عن الجهات المختصة أمر يسير وبالتالي تسمح لمن يريد أن يلحق الضرر لاحقا.

تأمين كافة الوسائط التي تشتمل على نسخ احتياطية من الملفات في مناطق أمنة،وغالبا ما تكون على كل غرف مغلقة مؤمنة من الخطر.

عدم دخول أي من الأشخاص غير المخولين بالدخول الى هذه الأماكن التي يتم فيها التخزين.

الاهتمام بتوفير مستويات مناسبة من الأدوات التي تحتوي على المعلومات مثل الاسطوانات،والأشرطة الممغنطة،والأقراص الضوئية...الخ،اذ ان الجودة تلعب عاملا مهما في طريقة التأمين.

أهمية أمن وحماية المعلومات:

تكمن أهمية أمن وحماية المعلومات في انها تستخدم من قبل اطراف متعددة فهي تستخدم من قبل الشركات،البنوك،والأفراد،والدول،لان كل طرف من هذه الأطراف خصوصيته تسعى للحفاظ عليها ضد الاختراق،ومما هو لافت للنظر ان هذه الأطراف كلها معرضة للاختراق وقد تكون هدفا لطرف منها (Jorro, 2011)،ويمكن تبرير ذلك أن هدف كل طرف هو تحقيق الربح وتجنب الخسارة وتعتبر المعلومات هي حجر الزاوية بين المكسب أو الخسارة(عبد الكريم وآخرون،٢٠١٣)، وقد تحدد مصير البنوك والشركات والأفراد وقد تلعب دورا مهما في فشل بعضها،ونهوض أخرى لذا أصبحت عملية حماية المعلومات هما يؤرق أصحابها خاصة بعد انتشار برامج الفيروسات وتعدد طرق التجسس وانحصر دور البعض في التعامل مع الشركات الأمنية بهدف وضع إلية مضمونة مضادة للفيروسات لكن هذه الطريقة غير شاملة لأنها تتموضع في إنها وسيلة من وسائل الحماية(المهدي،٢٠٠٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى الإجراءات الأمنية التي أشار إليها (السالمي،2001):

الحيلولة دون الوصول للبرمجيات من خلال آليات سيطرة دقيقة.

منع المتطفل من اختراق الشبكات من خلال إجراءات تساعد في كشفه أو منعه.

استخدام مضادات للفيروسات، ومتابعة أخر ما توصلت إليها التقنيات في هذا المجال.

الاحتفاظ بنسخ احتياطية في مكان أمن .

تغير كلمات المرور والتشفير بشكل دوري.

وضع خطط أمنية يمكن من خلالها استرجاع المعلومات في تعرضها للكوارث البشرية والبيئية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطلبات امن وحماية المعلومات:

تتفاوت أهمية المعلومات من حيث مستويات الأمن،ويجب التنويه الى ضرورة وضع نظام حماية يقلل قدر المستطاع من إمكانية كشف المعلومات والتلاعب بها وذلك حسب مستوى أهمية المعلومات ومن ابرز ما هو متعارف عليه الاحتفاظ بنسخ احتياطية(Pavel,2015).

ومهما تباينت الآراء وتعددت فأنها في النهاية تدور حول أمن وحماية الملومات وقد أشار ياسين(2009) إلى عدة طرق يمكن الأخذ بها وتفعيلها بصورة عملية لتقليل مخاطر كشف المعلومات ومنها: إتباع نظام معلومات دقيق يمكن الانطلاق منه نحو تحقيق آليات من شأنها تكثيف الرقابة على النظام واكتشاف مكامن الخلل،وبالتالي سهولة الاستعداد للتصدي لأي طارئ من شأنه التأثير و المساس بأمن موارد المعلومات. وأيضا إخضاع المستخدمين والمخول لهم بالدخول إلى المعلومات إلى التدريب الشامل في كافة المجالات التي تزيد من فرص أمن وسلامة المعلومات،وحفظ قواعد البيانات،والسيطرة على أمن الشبكات ضد المساس بها. وكذلك الاهتمام بحماية أمن المعلومات منذ بداية الاستخدام ويجب اتخاذ كافة التدابير الآمنة لحماية الحواسيب منذ البدايات الأولى في تشغيل نظام المعلومات.

المعايير المطلوبة لأمن وحماية المعلومات:

سعت الدول العربية في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع إلى أنشاء وحدة متخصصة في مجال المعايير من قبل المركز القومي للمعلومات عام(2010)،وأفرزت أربع لجان لصياغة معايير ومواصفات تتعلق بتقنية المعلومات وهذه اللجان هي(المركز القومي لأمن للمعلومات،٢٠١٠):

لجنة معايير العتاد والشبكات.

لجنة معايير نظم التشغيل والسرية والتأمين.

لجنة معايير البرمجيات.

لجنة معايير مراكز التدريب والصيانة والخدمات.

كما أن وجود المعايير التي تساهم في أمن وحماية المعلومات يعكس مدى الأهمية الكبرى في ضرورة إيجاد ضوابط تتحقق من مدى وجود مستويات امن وحماية للمعلومات،وقد قامت العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية بوضع عدة معايير وقواعد خاصة لتصنيف درجات ومستويات الأمن المطلوبة للمعلومات وقد أشار السالمي(٢٠٠١) إلى أبرزها: تفاوت المعلومات من حيث درجة السرية والأمن المطلوبة، ومن المخول له باستعمال والاطلاع على المعلومات، وكذلك أي نوع من المعلومات يجب تصنيفها تصنيف خاص، وصعوبة استرجاع المعلومات، وأيضا التكاليف التي يمكن من خلالها جمع البيانات،وتوظيف البرمجيات، واختلاف الأنظمة والتطبيقات التي من خلالها يتم تنفيذ البرامج وبالتالي تتفاوت الأهمية لهذه الأنظمة والتطبيقات حسب المهام المنجزة، وأخيرا آلية تناقل المعلومات خلال دائرة الحاسوب ونوعيه الشبكات المستخدمة للعمل وتنفيذ البرامج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية معايير أمن وحماية المعلومات:

تتجسد أهمية المعايير في سعيها إلى توفير بيئة ذات تنمية عالية ومتطورة وسيشهد لها بالجودة من حيث: اعتبارها وسيلة قوية لإيجاد أساس ثابت ومتين يمكن من خلاله تقديم حماية فعالة لأمن وحماية المعلومات،و ركيزة هامة تساهم في وضع قواعد ومقاييس للتقييم والجودة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف بأقل المخاطر وأقل التكاليف ولاكن إن لايكون التقليل على حساب الجودة (لهنيني٢٠١١)،وأيضا العمل على اتساع نطاق العمل بتكنولوجيا المعلومات والعمل على توظيفها على نطق واسعة قياسا على إبراز الفوائد التي قدمتها التكنولوجيا للحفاظ على امن وحماية المعلومات(Arens, 2014)،وكذلك توسيع دائرة العمل المشترك من خلال تعزيز سبل التواصل بين الجهات المعنية. وتفعيل خاصية التنافس والاستمرارية على الصعيدين المحلي والعالمي للخدمات، ومعرفة الغرض من وضع المعايير المتعلقة بأمن وحماية المعلومات. وإنشاء دوائر مستقلة تهتم بتوفير امن وحماية المعلومات داخل نطاق البنوك، وحصر الأخطار والمهددات الأمنية التي يمكن إن تمس المعلومات وبالتالي تقييم هذه المخاطر، وتطبيق الضوابط اللازمة لحماية المعلومات والمرافق التابعة لمعالجة المعلومات،وأخيرا قياس مستوى أمن المعلومات (المركز القومي لأمن المعلومات،٢٠١٠).

المعايير التي تهتم بأمن وحماية المعلومات:

أولا: معايير التوثيق لأنظمة إدارة امن وحماية المعلومات:

استند هذا المعيار إلى وثيقة (ISO) المعيارية (27001)،وهي الوثيقة التي تعنى بمتطلبات أنظمة إدارة امن وحماية المعلومات وتهدف إلى توفير أساس آمن لمتطلبات أنشاء نظام يوفر حماية أمن المعلومات داخل البنوك،باعتبار إن امن وحماية المعلومات داخل البنوك وغيرها من المنظمات وهي بذلك تنتهج الطريقة العلمية للتعامل مع قضايا أمن وحماية المعلومات ويجب إن تحظى بإدارة مستقلة تقوم على شأنه لتوفير الدقة لانجاز مهمة الحفاظ على أمن وحماية المعلومات لأنها تنعكس بشكل مباشر على مستوى أداء البنوك.

ثانيا: معيار القياس لفاعلية أنظمة إدارة المعلومات:

استند هذا المعيار إلى وثيقة (ISO) المعيارية (27004) وهي الوثيقة التي تعنى بتوجيه النصح والإرشاد والتوجيه بهدف إنشاء واستخدام قياسات لأنظمة إدارة أمن وحماية المعلومات مع التركيز على سياسة إدارة نظام امن المعلومات وأهدافه وضوابطه الأمنية التي يتم توظيفها لتطبيق وإدارة الأمن.

المعلومات الواجب الحفاظ على أمنها وسريتها:

تتفاوت أهمية المعلومات، ودرجة السرية المطلوبة للحفاظ عليها لذلك من الصعب وضع نظام قياسي لتصنيف المعلومات تغطي جميع الإغراض المطلوبة وتكون ملائمة لجميع المواقف كلها، إذ ليس كل المعلومات تتطلب ذات الدرجة من الحمايةLane(2007)،مثلا المعلومات التي تخضع للشركات الكبرى والمنظمات التي يترصد لها منافسوها للتأثير على سير عمليات الإنتاج هؤلاء يتبعون كافة السبل للوصول إلى المعلومات المهمة لتوظيفها لصالحهم،(الخطيب، ٢٠١٠). لذا أشار داود (٢٠٠٠) إلى المعلومات التي تتطلب حماية قصوى وهي:

الأسرار الداخلية للشركات: وهذا النوع من المعلومات الذي يقع ضمن دائرة السرية المطلقة يجب حمايتها بعناية فائقة،لأنه يكشف مكانة الشركة وأوضاعها المالية، كما أن المنافسون يحاولون معرفة بعض الأمور المتعلقة بالعملاء وما تم انجازه من أعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات المالية: وهذه المعلومات غالبا ما يهتم بها أصحاب الشركات ورؤوس الأموال، للتأكد من دقتها وسلامتها، ويتم التحقق منها بشكل دوري لضمان أقصى درجات الحماية لها.

معلومات تخص الموارد البشرية: وهي تلك المعلومات التي تتعلق بالموظفين داخل الشركة أو البنك،وكل ما يتعلق بهم لحماية ملفاتهم وما يتعلق بها من معلومات شخصية و أمور كالرواتب والتأمين والتقارير الصادرة بحق الموظفين وكل ما يخص الموظف،وهذه المعلومات في غاية الأهمية لأنها تعتبر وثيقة يسهل الرجوع إليها لمعرفة كل ما يخص الموظفين بشكل سري.

الأسرار التجارية: لكل شركة ومنشأة خصوصية تتميز وتنفرد بها عن باقي الشركات وبالرغم من الوضوح التام في آلية عملها ألا إن لكل شركة خصوصية معينة تحتفظ بها كوسيلة ترتقي بها نحو التمييز.

المعلومات المؤقتة: هناك بعض المعلومات مثل المخاطبات أو المذكرات اليومية والإجراءات الروتينية المتبادلة داخل الشركات،ويجب لفت نظر الموظفين إلى أهمية هذه المعلومات المؤقتة وضرورة حفظ أمنها وسريتها لأنه قد يتطلب طارئ معين الرجوع إليها لتكوين تصور معين حول أمر ما.

المعلومات التقنية:وهي المعلومات الفنية التي يستخدمها الموظفين في الإنتاج وغالبا ما يتم تنفيذها من قبل الموظفين دون توثيق لأنهم يعتبرونها من البديهيات التي لا تستوجب التوثيق وهنا يجب توثيقها بهدف ضمان السير في الإنتاج استنادا إلى إجراءات أمنه ومعروفة.

معلومات العملاء: وهنا يجب التنويه إلى أهمية المعلومات الخاصة بالعملاء وضرورة احتفاظ الشركات والبنوك بمعلومات العميل مهما كانت وبشكل دقيق لان هذه المعلومات قد تكون حساسة مع غياب إدراك البعض لحساسيتها لذا يجب الاحتفاظ بسرية معلومات العملاء.

المعلومات الأمنية: وهي المعلومات التي تتعلق بشكل دقيق ومفصل فيما يتعلق بطريقة حماية المعلومات الحساسة للشركات ومنع طرق الوصول إليها دون تخويل مسبق،لان البعض يحاول الوصول إلى تلك المعلومات الإستراتيجية ليتم توظيفها حسب الأهداف التي تناسب من اخترقها.

سلعة المعلومات: وهذه تتعلق بكل ما يندرج تحت حماية قوانين الملكية الفكرية مثل الكتب والأفلام والإعلانات والبرمجيات لان كل هذه وما شابهها يندرج تحت السلع التي تعتبر المعلومات مكون رئيس في وجودها.

الوسائل والإجراءات الواجب إتباعها من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات لضمان امن وحماية المعلومات:

ضمان امن وحماية كلمة السر: وهذه الوسيلة تعتبر من الوسائل التي يجب أن تضمن الحفاظ على كلمات السر للميولة دون الوصول غير المشروع إليها فبعض كلمات السر يسهل تخمينها، وهنا يجب اختيار كلمات سر تميل إلى التعقيد وان تكون طويلة نوعا ما ويجب التأكيد على ضرورة عدم الاحتفاظ بكلمات السر في أماكن يسهل الوصول إليها(Lawrence,2002).

ضمان التوثيق: وتتم هذه الوسيلة من خلال تحديد المهام المسندة الى الموظفين ومعرفة كل موظف وطبيعة المهام المسندة اليه حتى لا تتداخل المهام وبالتالي صعوبة رصد مراكز الخلل مع وضع نظم التشغيل تحت الرقابة وذلك من خلال مراقبة القائمين عليها(Lawrence,2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمان سلامة الوسائل والإجراءات المتبعة في ضمان امن وحماية المعلومات: ويتم ذلك من خلال تفعيل نظام رقابة وتحديد المخولين بالدخول الأمن للمعلومات والتعامل معها ويجب التركيز هنا على الآليات المتبعة من قبل الموظفين عند حدوث خلل ما أو مواجهة ما يطرأ على المعلومات من مخاطر وما يستوجب على الموظف من تصرفات لحفظ امن وسرية المعلومات(أبو حجر وآخرون،٢٠١٤).

ضمان معرفة الموظفين بالسياسات والمعايير التي تحفظ امن وحماية المعلومات وتقييم مدى انعكاس ذلك على الأمن الكامل للمعلومات ومتابعة مصادر المخاطر والخلل بشكل دوري ليتم التأكد من تأثيرها على امن وحماية المعلومات (الوليد، ٢٠١٤)،وتجنبا للوصول غير المشروع لأمن المعلومات تم الاستناد إلى بعض الوسائل الكافية أمام العملاء من الاستخدام الأمن للدخول إلى مواقعهم دون معيقات ومنها (إبراهيم، ٢٠٠٨):

امتلاك العملاء لبطاقات لا تستخدم إلا عن طريقهم:

ارتباط استخدام هذه البطاقات بكلمات سرية ورموز خاصة لا يعرفها إلا المستخدم بعيدة عن الكلمات والرموز التي يسهل تخمينها .

ارتباط الاستخدام الأمن بتقنيات حديثة ترتبط بالبصمات مثل: بصمة الإصبع وبصمة العين وهذه من انجح الوسائل للاستخدام الأمن للمعلومات وتعتبر هذه من الأنظمة التي تحمي المعلومات حماية قانونية تكفل عدم المساس بها.

وبما أن امن المعلومات لا يتحقق بمعزل عن وسائل هامة فلا بد من أبرازها والوقوف عليها،بهدف التقليل من المخاطر المحتملة في حال تعرضها لاختراق متشعب الأهداف أهمها:

برمجيات وتقنيات خاصة بكشف ومعالجة الفيروسات (الحسبان،٢٠٠٤): وهذه الوسيلة أصبحت واسعة الانتشار نظرا لأهميتها ونظرا للدور التي تقوم به الفيروسات وقدرتها على الإضرار بأنظمة الحواسيب واختراق برامجها فأصبح من الضرورة الوقوف على برامج وتقنيات تتصدى للفيروسات بحيث تصمم بدقة متناهية للحفاظ على المعلومات من الاختراق وحديثا تم التوسع في استخدام هذه البرمجيات والتقنيات وتشعبت بحيث أصبحت هناك برامج تحدد وتكشف مكان الفيروس وبعد ان تتعرف عليه تزيله حسب نوعه وتنظيف الملفات منه وهذه البرامج تسير نحو التقدم المستمر فبدأت بالماسحات البسيطة ثم الماسحات الموجهة ثم تطورت البرمجيات والتقنيات بحيث أصبحت عملية الحفاظ على امن المعلومات من الاختراق أكثر فاعلية من ذي قبل.

استخدام أنظمة متطورة خاصة بالإنذار المبكر (الغثبر،٢٠٠٩):وهذه الوسيلة تعتبر من الوسائل التي تساعد في التصدي للحدث قبل وقوعه ذلك لأنها تعتمد على استخدام تقنيات حساسة وأجهزة تنذر بوقوع الخطر حال حدوثه أو قبل التعرض له وهي أجهزة حساسة ضد الاعتداء بفعل البشر أو الإنذار بوقوع كوارث طبيعية ويمكن ربطها بكاميرات للحذر الشديد.

التحكم في الوصول (حمادة، ٢٠١٠): ومن خلال هذه الوسيلة يتم وضع وفرض قيود على من يستخدم النظام والموارد ،بسبب اعتمادها على مبدأ منح ترخيص يخولهم بالاستخدام ويتم تحديد الصلاحيات أي من خلال ما يعرف بمصفوفة التحكم في الوصول،حيث يتمكن المستخدم من تطبيق واستخدام القواعد الأمنية فيتمكن من استخدام نظام التشغيل وقواعد البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوثيق من شخصيات مستخدمي المعلومات (الدهراوى،٢٠٠٢): وهذه الوسيلة يتم من خلالها وضع قيود على الأشخاص المخولين بالدخول والتعامل مع البيانات واستخدامها ،وغالبا ما يتم اللجوء إلى توظيف بصمة الإصبع أو بصمة العين أو كلمات السر ،وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل موضوعية وكشف من يقوم بانتحال شخصية ما،آذ لا يمكن للمنتحل أن يتشابه مع غيره في حال طلب منه إدخال البيانات كاملة دون أخطاء ،أو تشابه في حال طلب منه مطابقة البصمة.

تشفير البيانات (القحطاني، ٢٠١٠):وهي وسيلة تعتمد على إخفاء المعلومات بطريقة يتم من خلالها إخضاع النصوص المقروءة إلى نصوص مرمزة ، بحيث يصعب قراءتها ومعرفة ما هيا من قبل الأشخاص العاديين ، وتعتمد هذه هذه الوسيلة على استخدام أدوات واليات خاصة تابعة لخوارزميات التشفير ويسهل على من يقوم بالتشفير إعادتها إلى نص مقروء ايظا بذات الإلية التي حولها إلى نص مرموز.

مبادئ امن المعلومات(Grand, 2001):

لابد من وجود مبادئ التي يمكن من خلالها ضمان تحقيق أهداف امن وحماية المعلومات خاصة في ظل ما تشهده حركة التقدم التكنولوجي من تسارع كبير ومن أبرزها:

الأخلاقيات: وهي ركيزة مهمة تعس مدى التزام البنوك بأخلاقيات التعامل وإدارة العمليات الخاصة بأنظمة المعلومات،خاصة وان أنظمة المعلومات يتم إدارتها من خلال كادر كبير من الموظفين يختلفون في مستوياتهم الثقافية وظروفهم الاجتماعية لذا يجب على البنوك منظومة تحدد أمن وسلامة المعلومات بصورة تتوافق مع مستويات الموظفين الثقافية والاجتماعية.

مبدأ المسؤولية: يجب وضع أطر توضح سياسة أمن المعلومات،بحيث تكون المسؤوليات والمهام واضحة إلى جميع الموظفين،والتركيز على أن التدقيق تخضع له كافة الأطراف التي تتعامل مع البيانات وترتقي و ترتقي إلى مستوى عال لأمن وسرية المعلومات الذي يعتبر شديد الحساسية بالنسبة لقطاع البنوك.

مبدأ التناسبية:وهذه من المبادئ التي يجب أن تحقق مستوى من التناسب بين رقابة أمن المعلومات مع أمكانية إجراء تعديلات يتم من خلالها التعامل مع المخاطر،والاستخدام،والإفصاح عن المعلومات،كذلك يجب التأكد من وجود توافق بين رقابة أمن المعلومات ومكانة أصول المعلومات وقيمتها،وذلك من خلال أدراك مدى حساسية المعلومات واحتمال تعرضها لمخاطر مقصودة وغير مقصودة.

مبدأ التكامل:يجب إن تشكل المعايير والمبادئ والوسائل المتبعة لضمان أمن وحماية المعلومات حلقة متكاملة مع انسجامها مع السياسات والإجراءات المتبعة لحفظ أمن وحماية المعلومات من خلال النظم المستخدمة في البنوك،خاصة ما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية المستخدم.

مبدأ التقييم: يجب إجراء عمليات تقييم على نظم المعلومات بشكل دوري حتى يتم التمكن من تحديد المعلومات الحساسة والتركيز على أمنها وسريتها،وتصنيف المعلومات حسب درجة حساسيتها وأهميتها وهذا يساعد في توفير الوقت والجهد والتكلفة فيما يتعلق بأمن المعلومات.

مبدأ التوقيت المناسب:إن عملية الحفاظ على امن وحماية المعلومات يتطلب معرفة الوقت الملائم للتدخل متى تطلب الأمر التدخل السريع،ذلك لان عامل الزمن هام جدا لمعرفة تحديد التهديدات استنادا إلى الأحداث خلال فترة اكتشاف مكامن الخطر،والوقت المناسب للتدخل للتخفيف من تلك المخاطر إن لم يكن اكتشافها واحتمال حدوثها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعوقات الرئيسية لأمن وحماية المعلومات:

ساهم التقدم التكنولوجي بشكل كبير في انتشار المعلومات،وأصبح تداولها بوقت وجهد اقل ولا يخفى على احد أن هذا التطور انعكس على امن وحماية المعلومات،بسبب المعضلات التي ترافق حركة التقدم التقني خاصة في قطاع البنوك التجارية (العطيوي، ٢٠١٠)،فأصبحت المعلومات عرضة للسرقة والتخريب والتغير، ومن ابرز تلك المعوقات التي تقف في طريق امن وسرية المعلومات هيا:

المعوقات الفنية (النجار، ٢٠٠٦):وتعتبر هذه من المعوقات واسعة النطاق خاصة في قطاع البنوك إذ تفتقر البنوك على الأغلب إلى ندرة الموظفين المؤهلين في مجال نظم المعلومات ،وقد يكتفي اغلبهم بالنظريات التطبيقية التي تم تحصيلها خلال التحاقهم بالتخصصات السابقة واعتمادهم عليها لذا لابد من تطوير مستوى الأداء الوظيفي للموظفين من خلال إلحاقهم ببرامج تدريبية تواكب حركة ومستجدات امن نظم المعلومات.

المعوقات الثقافية (الشيخ، ٢٠٠٤):وهنا لابد من اكتساب الموظفين مستويات ثقافية تتعلق بطبيعة عملهم من حيث وجود وامتلاك الموظفين مخزون ثقافي منظم قادر على متابعة متابعة المستجدات والقدرة على الابتكار والخلق من خلال الجانب التطبيقي في مجال عملهم وعدم الانتهاء عند مرحلة معينة بل عليهم مواصل البحث ومجاراة التحديث لأنه هذا ينعكس على طبيعة مخرجات العمل في البنوك.

المعوقات الأمنية(Kazemi, 2012) :وهذه تعد من أبرز وأعمق المعوقات التي يتعرض لها امن المعلومات لان السياسات الأمنية تشير إلى المعايير والإجراءات التقنية التي يجب استخدامها من بهدف حماية المعلومات من الوصول إليها دون تصريح وتخويل من أصحابها ومكمن الخطورة في هذا الصدد الذي يتمحور حول استحالة السيطرة على سرية المعلومات بشكل قطعي خاصة وأن إمكانية استخدام البيانات الشخصية للأشخاص أمر متاح دون معرفته وبوسائل شتى،خاصة إذا ما تعلق الأمر باستخدام برامج تحمل فيروسات أو وسائل أخرى تندرج تحت ما يسمى بالجرائم الالكترونية .

المطلب الثاني : السياسات المتبعة في تفعيل امن وحماية المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومات من أكثر الأمور تأثيرًا على المستوى العملي والشخصي، لما لها من آثار كبيرة في التنمية والتطوير في القطاعات العامة والخاصة ولما لها من دور فعال في تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة. ولهذا، فإنه يجب التعامل مع المعلومات بشكل خاص بمستوىً عال من السرية والوعي والإدراك(Gandia, 2008)، ودرجة عالية من المهنية من أجل أن تؤدي المعلومات دورها الفعال في تنمية المجتمع والاقتصاد المعرفي وتحقيق الأمن و الموثوقية من هنا، كان من الضروري وضع قواعد وأسس ومبادئ توضح آليات التعامل الصحيح والأمن للمعلومات داخل المؤسسات العامة والخاصة من أجل المحافظة على هذه المعلومات من الوصول الغير مخول أو التلف والإفصاح عنها وتغييرها (Hamdan,2017)، وتحقيق الأمن والسرية اللازمة لها وتحديد الأدوار والواجبات التي يجب أن تقوم بها الإدارة و المدراء المختصون والموظفين من أجل تحقيق اكبر مستوى ملائم للأمن والسرية لهذه المعلومات وجميع الموارد المعلوماتية، وتوفيرها عند الحاجة إليها للأشخاص والجهات المخولين بالوصول إليها، اعتمادًا على طبيعة عملهم وخصوصية هذه المعلومات للأشخاص والجهات المسئولة عنها تهدف هذه السياسات بالمجمل إلى تحديد أسس العمل(Basu,2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف من وضع سياسات امن وحماية المعلومات،(المركز القومي لأمن المعلومات، ٢٠١٠):

-تحديد أدنى متطلبات امن وحماية المعلومات وما يجب القيام به لحماية الموارد المعلوماتية وأصولها.

-تحديد الأسس الرئيسية لإجراءات سير العمل.

-منع دخول غير المصرح لهم إلى المعلومات ومنعهم من الوصول غير المشروع إليها.

المسؤوليات والواجبات والأدوار التي يجب الالتزام بها عند تطبيق السياسات (الاتحاد الدولي للاتصالات،٢٠١٧):

أولا- واجبات الإدارة :

-وضع التعليمات والقواعد المناسبة لتطبيق هذه السياسات.

-تعميم هذه السياسات على جميع الموظفين العاملين في البنك وجعلها في متناول أيديهم بشكل مستمر.

-التدريب الكافي للموظفين والعاملين في البنك على فهم وتطبيق السياسات والتعليمات الخاصة بأمن وسرية المعلومات.

-التدقيق على مدى الالتزام بهذه السياسات داخل البنك بهدف تحديد أي وجه قصور أو ثغرات شوهدت.

-وضع قوانين مناسبة لمحاسبة الموظفين داخل البنك عن أي قصور من هدفه الإخلال بأمن وسرية المعلومات.

-تعيين ضابط أمن معلومات وتوفير الدعم له من أجل توفير المهارات والتدريب الكافي للموظفين.

ثانيا_ واجبات الموظفين:

-قراءة السياسات وفهمها والرجوع إليها عند الحاجة، والتوقيع على الالتزام بها.

-بذل الجهود الممكنة لتنفيذ هذه السياسات والتعليمات المتعلقة بها في البنك.

-التعاون مع ضابط تكنولوجيا المعلومات والرجوع إليه عند الحاجة.

تشمل السياسات المتبعة في تفعيل امن وحماية المعلومات المحاسبية سبعة سياسات يعتمد أكثرها على الآخر، وهي (المركز القومي لأمن للمعلومات،٢٠١٠):

سياسة الأمن المادي .

سياسة الاستعمال المقبول.

سياسة كلمات المرور.

سياسة النسخ الاحتياطي.

سياسة الأجهزة المحمولة.

سياسة التدقيق الخاص بأمن المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام الباحث بتقسيم كل سياسة من هذه السياسات إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

الهدف:ويوضح الهدف الرئيسي المراد تحقيقه من إتباع تلك السياسات.

المجال:ويحدد الأشخاص والموارد المعلوماتية التي تتضمنها تلك سياسات.

ماهية السياسة وتوضح الأدوار والمسؤوليات المراد تحقيقها من الإدارة والموظفين المشمولين بمجال عمل السياسة من اجل تحقيق الهدف المراد تحقيقه من هذه السياسات.

كما تحتل سياسات امن وحماية المعلومات مكانة متميزة في استراتيجيات الدول،ذلك لان هذه السياسات تهدف إلى العمل على ربط الخدمات ، وإمكانية توفير المعلومات للجهات الرسمية بشكل سليم ،وهذه السياسات يجب إن تستند إلى أسس ومعاير ثابتة حتى يتم التمكن من التحكم في الوصول إلى أنظمة المعلومات الالكترونية (Kazemi et al,2012)، وبالتالي تسهل تحديد آلية العمل الذي تقوم به كل دائرة في البنوك ،وهذا ينعكس ايجابيا على الخدمات المقدمة للعملاء من خلال حماية المعلومات من العبث،والتغيير،مع إمكانية توافرها عند الحاجة إليها (عطيوي،٢٠١٠).

سياسة التدقيق الخاص بأمن المعلومات:

الهدف:

ضمان وجود آليات فعالة تتوافق مع سياسات امن وحماية المعلومات تمكن من خلالها الكشف عن الثغرات التي قد تؤثر على سلامة المعلومات ، وزيادة الاهتمام بإتباع الإجراءات التي من شأنها تساعد على حضر نقاط الضعف.

المجال:

تشمل هذه السياسة كافة المصادر المعلوماتية، والسجلات، ومصادر المعلومات مثل: أنظمة الحاسبات ، والاتصالات، وتغطي أية أعمال ترتبط بوثائق خارجية وداخلية حسب النظام المعمول به.

ماهية السياسة:

يمكن لهذه السياسة القيام بعملية التدقيق الداخلي من الاستعانة بالقطاع الخاص، بعد الحصول على تصريح من قبل مدير الدائرة يوضح فيه الصلاحيات الواجب اعتمادها، ولا يجوز للموظفين القيام بمهمة التدقيق الداخلي دون الحصول على هذا التصريح بصفة مدير الدائرة هو الجهة المخولة بإصدار أمر القيام بالتدقيق الداخلي، وعلى جميع الموظفين العمل على تسهيل مهمة المدققين الداخليين للتغلب على كافة المعيقات والمخاطر التي قد تتعرض لها امن وحماية المعلومات.

سياسة الأمن المادي:

الهدف: من ابرز ما تركز عليه هذه السياسة هو التركيز على حفظ سلامة المعلومات من مواردها الأصلية وذلك تجنبا لتعرضها لآي تهديد محتمل وهذه التهديدات قد تكون تهديدات من قبل أشخاص يتعمدون الوصول إلى المعلومات والعبث بها،أو بطريقة غير مقصودة عند تعرضها للخطر من قبل المسئولين عنها وقد يتعلق هذا التهديد باستخدام برمجيات تحمل فيروسات ،ومهما كانت التهديدات فان هذه السياسة تحافظ الحفاظ على موارد المعلومات بطريقة أمنة المجال:تسعى هذه السياسة إلى اتساع نطاق مجال عملها فهي تتعامل مع الموارد المعلوماتية المادية التابعة لمجال عملها وتهدف إلى حمايتها ضد الاختراق إضافة إلى أنها توفر غطاء امن للموظفين والعملاء(حواس،وآخرون،٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماهية السياسة:تتوخى هذه السياسة الدقة والحذر في طبيعة عملها سعيا لتحقيق قدر كبير من الأمن للموارد المعلوماتية،وانسجاما مع طبيعة الهدف تقسم الدائرة في البنك إلى مناطق حسب درجة الخصوصية:

مناطق يسمح بالتواجد فيها دون قيود ويمكن وصفها بالعامة

مناطق لا يسمح بالتواجد فيها إلا موظفي الدائرة فقط

مناطق لا يسمح بالتواجد فيها حتى الموظفين والعاملين في الدائرة ،ويقتصر ارتيادها فقط بموافقة أو إذن مسبق (تصريح دخول) من المسؤول ،يمكن وصفها بالمناطق متناهية الخصوصية

سياسة الاستعمال المقبول:

الهدف: تهدف هذه السياسة إلى وضع ضوابط تحدد آلية التعامل مع كافة الموارد المعلوماتية في البنك،وكل ما يتعلق بها من تقنيات تكنولوجية،وبما أن المهام التي يقوم بها الموظفون في البنوك تختلف من فئة إلى أخرى ،فان هذه السياسة جاءت لتؤكد على منظومة من الممارسات التي يمكن إصدار إحكام عليها بقبولها أو رفضها ،لان الهدف الأسمى هو حماية الموارد المعلوماتية إضافة إلى حماية الموظفين،والعملاء.

المجال: يتم تطبيق هذه السياسة عمليا على من هم مخولون باستخدام الموارد المعلوماتية،وهم موظفو البنك بما في ذلك الفرع الرئيسي وما يتبعه من فروع.

ماهية السياسة: ترسم هذه السياسة الملامح العامة التي يجب على المستخدمين طريقة التعامل مع الموارد المعلوماتية،فهناك ضوابط وأسس يجب مراعاتها،فليس كل موظفي البنوك مصرح لهم استعمال المعلومات دون ضوابط،فكل فئة تستخدمها حسب المهام المنوطة بها،وحسب المساحة المسموح لهم بالاستعمال المقبول،إذ لا يجوز للموظفين حذف الملفات، أو نسخها على سبيل المثال إن لم تكن هذه الخطوة من طبيعة المهام التي يجب تنفيذها،وكذلك فان هذه السياسة تقيد من صلاحيات الموظفين إذ لا يجوز إجراء صيانة للحواسيب أو تنزيل البرامج مهما كانت دون الحصول على تصريح مسبق حتى لا يتحمل الموظف أو المستخدم المسؤولية عند تعرض الموارد المعلوماتية للخطر.

سياسة كلمات المرور:

الهدف:تهدف هذه السياسة إلى حماية الموارد المعلوماتية من خلال اتخاذ إجراءات احترازية لا يمكن اختراقها وهي تعتبر ضوابط تخول بطريقة مشروعه الدخول إلى المعلومات،وهو ما يعرف باستخدام كلمات مرور يعبر من خلالها من هم مخولون لاستخدام المعلومات بطريقة أمنة.

المجال:تشمل هذه السياسة كل من له سجلات دخول الكترونية داخل البنك،ومراقبة كلمات المرور للمستخدمين، للتأكد من الاستعمال المشروع،ويشمل الحواسيب بأنواعها،والبريد الالكتروني،وغيرها من التقنيات.

ماهية السياسة:بما إن هدف السياسة الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات فأنها تؤكد على ضرورة حماية جميع أنظمة المعلومات والحسابات بكلمات مرور لا يجوز كشفها أو التصريح بها ،كما أنها تؤكد على ضرورة أن تكون كلمات المرور من المعلومات التي لا يمكن توقعها وبالتالي يتم ضمان عدم الدخول لمن هم غير مصرح لهم باستخدام الموارد المعلوماتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة النسخ الاحتياطي:

الهدف: توفير القدر الكبير من الأمن للاسترجاع المعلومات في حال تعرضها للاختراق،وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على المعلومات عن طريق توفير نسخ احتياطية يمكن الرجوع إليها بسهولة في حال تعرض نسخة منها محفوظة للتلف أو التلاعب أو التغيير،والاحتفاظ بنسخ احتياطية تضمن الحفاظ على امن المعلومات مع إمكانية استرجاعها كما كانت عليه قبل تعرضها للخطر.

المجال: تسعى هذه السياسة إلى ضمان استمرارية توافر المعلومات على الحواسيب في البنك من خلال القيام بعملية النسخ الاحتياطي بشكل دوري وتحاول الاحتفاظ بجميع الموارد المعلوماتية التي يسهل الرجوع إليها مثل عمل نسخ احتياطي للبريد الالكتروني وجميع الملفات وقواعد البيانات والبرمجيات ويتسع نطاق عملها لتشمل كافة المجالات المهمة التي يجب توفير نسخ احتياطية منها نظرا لأهميتها.

ماهية السياسة: من ابرز الأولويات التي تحاول الحفاظ عليها استخدام التقنيات المناسبة لعملية النسخ الاحتياطي بهدف تعزيز سبل الحفاظ على امن وسلامة المعلومات مع إمكانية استرجاعها عند الحاجة وهذه السياسة لا يتم تفعيلها بعشوائية بل يجب ضبط العملية من خلال وضع آليات سليمة للحفظ والإتلاف حسب خطة عمل مدروسة.

سياسة الحاسوب المكتبي:

الهدف:إن ابرز ما تسعى أليه هذه السياسة هو بيان الأسس والقواعد التي تبين كيفية التعامل مع الحاسوب المكتبي بهدف التوصل إلى حماية امن المعلومات المخزنة،مع توضيح آلية التعامل معها ومعالجتها،لتوفير الحماية الكافية لها.

المجال:إن نطاق هذه السياسة يدور في فلك جميع الحواسيب المكتبية،إضافة إلى من هم مخولون بالدخول إلى المعلومات والبيانات والنظام فهي تشمل الحواسيب المكتبية إضافة إلى المستخدمين بما أنها توضح الطريقة السليمة التي يتم التعامل فيها مع الحواسيب المكتبية بشكل أمن وتركز على ضرورة الالتزام بالتعليمات الخاصة بالحواسيب المكتبية خاصة عند عملية الشراء والصيانة والإتلاف والية ربط الحواسيب المكتبية بأي معدات مثل الشبكات المختلفة أو عند إجراء عملية الجرد السنوي.

ماهية السياسة: تتمحور ماهية هذه السياسة إلى التركيز على طريقة والية توزيع لحواسيب المكتبية وذلك بهدف تحديد صلاحيات المستخدمين وانسجاما مع طبيعة المهام التي يجب عليهم انجازها وبالتالي التوصل إلى نتائج مرضية عند إجراء عملية التدقيق على كافة الحواسيب المكتبية دون تعارض مع سياسة التدقيق الخاصة بحماية امن وسرية المعلومات.

سياسة الأجهزة المحمولة:

الهدف:الحفاظ على أمن وسرية المعلومات عبر مراحلها المختلفة من التخزين ومعالجتها أو صيانة أو الإتلاف أو النقل وذلك لضمان امن وحماية المعلومات على الأجهزة المحمولة دون إن يتم تأثرها بمؤثرات خارجية وداخلية.

المجال:إن مجال تحقيق أهداف هذه السياسة يشمل جميع الأجهزة الالكترونية المحمولة وهي متعددة مثل:أجهزة الاتصال(الهاتف)،الحواسيب،وجميع الأجهزة المحمولة مهما تعددت غايات الاستعمال لها فكلها مملوكة للبنك ويجب ان يتم توظيفها بطريقة تساعد في تنفيذ الهدف الأساسي وهو الحفاظ على امن وسرية المعلومات ويشتمل المجال ايظا على القائمين على أمر هذه الأجهزة والمستخدمين فالعملية تكاملية بين الجهاز والمستخدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماهية السياسة:توضح آلية توزيع الحواسيب المحمولة على المستخدمين بطريقة منظمة وحسب المهام المطلوب انجازها فليس كل الموظفين يجب امتلاكهم أجهزة محمولة تابعة للبنك بل حسب ما تقتضيه طبيعة عملهم مع إبقاء هذه الأجهزة خاضعة للرقابة وحصر أوقات استخدامها داخل أوقات الدوام الرسمي لان المعلومات المخزنة عليها قد يتم تسريبها بطريقة ما خاصة ما يتعلق بالوثائق و العطاءات الكبيرة حتى لو كانت مشفرة .

شروط نجاح السياسات في حماية البنوك (المركز القومي لأمن المعلومات،٢٠١٠):

حتى يتم ضمان تطبيق السياسات تطبيقا عمليا حسب الأهداف المتوخاه، فانه يجب الأخذ بالاعتبار توافر الشروط الآتية عند القيام بصياغة السياسات وتطويرها وتطبيقها:

شمولية السياسة الأمنية وهذه الشمولية تضفي نوعان الحماية لكافة الجوانب التي من شأنها توفير سبل الحماية لأمن وسرية المعلومات

الوسطية و الاعتدال في تطبيق السياسات الأمنية.

تعميم السياسات الأمنية على الموظفين للاطلاع عليها.

توضيح المسؤوليات الموكلة للموظفين،تحديد المسؤوليات يجعل الموظفين اكثر التزاما بالأنظمة والقوانين.

العمل على تطوير السياسات الأمنية من خلال أشراك الجهات المعنية والمختصة،لان المشاركة ترتقي بالعمل في ظل تقديم وجهات النظر.

مواكبة المستجدات المتعلقة بالتطورات التي تتعلق بالسياسات،بهدف الوقوف على التهديدات المحدقة بها وإمكانية التصدي لها كما يجب الاهتمام باجراء مراجعات دورية تضمن توفير تصور كامل لوصف حال السياسات.

تطبيق السياسات الأمنية(اللجنة الوطنية الفنية لأمن المعلومات،٢٠٠٨).:

تكمن أهمية تطبيق السياسات الأمنية من خلال التركيز على ثلاثة محاور:

-التحوط: وهي الأخذ بكل السبل الوقائية التي من شأنها أن تزيد من فرص حماية البنك من التهديدات والمخاطر الأمنية قبل وقوعها ومن المجالات التي يجب حمايتها احترازيا المعلومات ويتضمن ذلك توفير حماية قواعد البيانات والنظم والبرامج التشغيلية وتوفير النسخ الاحتياطية والتركيز على المهام التي يقوم بها كل موظف من موظفين التقنية.

-حماية الاتصال والشبكات:حتى يتم ضمان عدم تعرض البنك لمخاطر التمديدات يجب الاهتمام بالشبكات والاتصالات كونها نافذة العبور للعالم الخارجي ويتجسد ذلك عمليا من خلال الاهتمام بالتشفير، والجدار الناري، والتوقيع الالكتروني .

-الأمن المادي:يتم التأمين المادي للبنك من خلال:

طريقة تصميم الغرف بشكل يوفر الحماية الأمنة، وأيضا توفير مصادر طاقة بديلة وكذلك اختيار غرف الحواسيب بطريقة إستراتيجية العمل، وحماية الوسائط، وحماية المستندات، وأخيرا التخلص من المستندات والحواسيب التالفة بطريقة أمنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات:

ساهم ظهور تكنولوجيا المعلومات في تغيير الطريقة التي نعمل بها جميعنا في العديد من المجالات، ويتضح هذا التغيير في مهنة التدقيق دون استثناء .فقد أصبح الحاسوب مستخدما في كل مكان تقريباً، حيث إنه وبلا شك أحد أكثر أدوات العمل فعالية، إلا أن ذلك صاحبه ظهور نقاط ضعف ذات علاقة وثيقة ببيئة الأعمال الآلية .حيث يجب أن يتم تحديد كل نقطة من نقاط الضعف الجديدة وتقليل أثرها والتحكم بها من خلال تقييم مدى دقة كل العمليات الرقابية باستخدام أساليب تدقيق جديدة ،حيث أصبحت عملية تدقيق تكنولوجيا المعلومات أحد الموضوعات الرئيسية لعمليات التدقيق التي تجريها أجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم .وتعتبر هذه استجابة طبيعية على عمليات الحوسبة المتزايدة في الجهات الخاصة و العامة،كما يجب ان تكون أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة قادرة على حماية المعلومات والأصول في الجهة وتدعم رسالتها وأهدافها المالية وأهدافها الأخرى في حين أن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات قد أدى إلى تحسين من فعالية وكفاءة الأعمال والخدمات التي يتم تقديمها، إلا أنها جلبت معها أيضاً مخاطر ونقاط ضعف مرتبطة مع قواعد البيانات وتطبيقات الأعمال التي تحدد بيئة العمل الآلية،كما يعتبر دور تدقيق تكنولوجيا المعلومات في ضمان أنه يتم أجراء العمليات المناسبة لمواجهة المخاطر ونقاط الضعف ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات أمر بالغ الأهمية. وهنا يجب التركيز على الأشخاص الذين تستند إليهم هذه المهمة،إذ يجب إن ترتقي منظمات الإعمال بأداء الموظفين من خلال تدريبهم واكتسابهم المهارات اللازمة للقيام بالعملية ضمن المعايير والأسس التي تنعكس بالنجاح،وهذا التدريب في بيئة أمنة يجعل المدقق يكون رؤية خاصة تمكنه من الإحاطة بجوانب الضعف وبالتالي التنبؤ بالمخاطر وتحديد الفجوات ووضع خطط وقائية قبل الوقوع في دائرة الخطر.

النشأة والمفهوم:

ترجع فكرة ظهور التدقيق الداخلي إلى الثلاثين من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية،وكانت أهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها الرغبة لدى الشركات المالية الأمريكية في تخفيض العبء على المدقق الخارجي خاصة وأن القوانين الأمريكية في ذلك الوقت كانت تفرض على كل شركة تتعامل في الأسواق المالية لإخضاع حساباتها لتدقيق خارجي حتى يتم المصادقة عليها،حيث بقي دور التدقيق الداخلي مهمش، حيث أنه لم يحضى بالاهتمام اللازم في بداية الأمر إلى أن انتظم المدققين الداخليين في نيويورك سنة1491 على شكل تنظيم موحد وقاموا بإنشاء ما يسمى بمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين الذي يعمل منذ شاءته على تطوير مهنة التدقيق الداخلي وتنظيمها (عبد الصمد، ٢٠٠٩). حيث تعد مهنة التدقيق الداخلي مهنة مهمة في أي شركة كانت، كونها تعتبر جزءا مهما لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية في الشركة كما أن دورها تغير من عملية التركيز على الجوانب المالية فقط،بل أصبح يشمل أيضا الجوانب الإدارية داخل الشركة، وتسهم ايظا في إضافة قيمة للشركة وكذلك تقديمها للخدمات الاستشارية، ولذا كان على الشركات أن تحرص على تطبيق هذه المهنة وفق المعايير المخولة لها من أجل إثبات صحة بياناتها وصدق قوائمها المالية، وتحليل نتائجها من أجل معرفة نقاط القوة والضعف لديها.(أبو حجر و رويحة، ٢٠١١)،وبناء على ذلك فقد زاد اهتمام مدققين الحسابات الخارجيين بمهنة التدقيق الداخلي، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الاستفادة منها والاعتماد عليها في بعض عمليات التدقيق التي يقومون بها، حيث قامت الهيئات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في العالم بإصدار معايير يتم من خلالها تنظيم هذه العلاقة بين كلتا الوظيفتين. فقد قام المعهد بتحديد مفهوم والهدف منه ونطاق عمل التدقيق الداخلي، ومسئوليات المدققين الداخليين، وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يلتزمون المدققين الداخليين بها وإصدار معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي بداية الأمر كانت وظيفة التدقيق الداخلي يقتصر عملها على عمليات تدقيق المستندات الصرف لغرض اكتشاف الخطأ الذي رافق عمليات التسجيل في الدفاتر، ولكن بعد توسع الشركات أصبح من ضمن مهمات هذه المهنة تدقيق الحسابات قبل القيام بعمليات الصرف لغرض التأكد من سلامة الإجراءات المتعلقة بتلك العمليات (جربوع، ٢٠٠٨)، وعند التطور التي شهدته وظيفة التدقيق الداخلي في أهدافها ونطاقها، كما تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي والتي أخذت في التطور من فترة إلى أخرى لتعكس مفهوم متطور، حيث ورد في أدبيات المحاسبة العديد من التعاريف. فقد عرفه بنك الهند الاحتياطي(٢٠٠١) بأنه مجموعة من الإجراءات المنظمة تهدف إلى تقييم الأدلة والتحقق منها،وتقييم المعلومات وما يتعلق بها من تطبيقها وتشغيلها بصورة تمكن من الاستفادة منها ومراقبة مصادر نظم المعلومات ويعد جزءا من التدقيق المالي،كما يجب على المدقق إن تكون لديه معرفة كافية في بيئة نظم المعلومات التي تستخدم الحاسوب في الإشراف والتخطيط والإدارة على معاينة العمل. ويعرف الإتحاد الدولي للمحاسبين (2001) التدقيق بأنه"فعالية تقييميه مقامه في الشركة بهدف تقديم الخدمة لها، ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم والمراقبة الملائمة للنظام المحاسبي وقياس فعالية نظام الضبط الداخلي".وأشار الجبوري،(٢٠١٣) بأن التدقيق عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة أثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وإحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق.

ويرى الباحث إن تباين هذه الآراء لا يبعد المفهوم عن الجوهر الذي وجد لأجله إذ إن الهدف من التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات هو تقديم تصور واضح لأداء أنظمة المعلومات ضمن نطاق البنوك التجارية بهدف تقديم ضمانات تتعلق بمصداقية أنظمة المعلومات وبالتالي مصداقية العمل والتي تنعكس على العلاقة بين البنوك والعملاء خاصة وان التدقيق الداخلي يعتبر خطوة هامة في المنشأة، لأنه يساهم بضمان جودة العمليات الداخلية بكافة تشعباتها من إعداد حسابات وكتابة التقارير المالية ومتابعة حركة المشتريات والمبيعات وتجهيز الفواتير وتقييم فاعلية الأداء الإداري والأداء الوظيفي العام والفردي .

أهمية التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات:

أصبحت السمة الغالبة على الكثير من البنوك الحديثة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها. فهي تساعد في بناء المنشأة المالية الناجحة، وتساعدها في بناء علاقات متميزة مع عملائها؛ وبالتالي زيادة حصتها السوقية، كما أنها تساعد في العمليات المالية(وأن هذه التطورات في عالم تكنولوجيا المعلومات وضعت المهنة (مهنة تدقيق الحسابات) أمام تحدي كبير لتطوير أدواتها وأسلوبها لتستمر في تقديم خدماتها و أهدافها بجودة عالية(Ojaide , 2017)، لذا ظهر ما يعرف بالتدقيق الإلكتروني،أو تدقيق الأنظمة المحوسبة هذه التكنولوجيا ستساعد المهنة كما قال أمين(٢٠١٤)في التغلب على بعض جوانب القصور البشري في حالة ممارسة الحكم المهني المناسب،كما ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في الوقت الحالي، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بمهنة التدقيق الداخلي من قبل الشركات في كل العالم اجمع، وأصبح التدقيق الداخلي مهنة تقييمية لكافة الأنشطة والعمليات داخل الشركة،وان الهدف الأساسي لهذا النشاط تطوير الشركة ورفع كفاءتها، وتعود أهميته إلى الخدمات التي يقدمها إلى نظام الرقابة الداخلية والإدارة في العديد من المجالات،إذ يتم اعتباره عصب الأمان في يد الإدارة العليا.(الخطيب، 2010) وتكمن أهمية مهنة التدقيق الداخلي أيضا في كونها أداة رقابية فعالة تساعد الإدارة ومالكي الشركة في الارتقاء في العمل، وتقييم الأداء،والحفاظ على ممتلكات وأصول الشركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإضافة إلى ذلك أنها تعتبر اليد اليمنى للمدقق الخارجي،إذ يعتبرها المدقق الخارجي المرآة التي تعكس له واقع الشركة، ويعتبرها من أهم الآليات التي تقوم بالتحكم داخل الشركة، مما ساعدها في تطور أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المقترنة ما يلي: (جربوع، ٢٠٠٨، والعبدلي، ٢٠١٢) كبر حجم الشركات واتساع نطاقها جغرافيا. وحاجة الإدارة العليا إلى انتهاج اللامركزية في الشركة، من خلال أعطاء الصلاحيات والمسئوليات إلى بعض الإدارات الفرعية التي تتبعها،وايضا حاجة الإدارة العليا داخل الشركة إلى توفير بيانات بشكل مستمر ودقيقة لرسم ملامح السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات، وحاجة الإدارة إلى حماية أموال الشركة من الغش والسرقة والأخطاء.

المقومات الرئيسية التي تستند إليها عملية التدقيق الداخلي: (Boynton, 2001):

أولا: الفحص: ويشتمل على إجراء دراسة نظم المعلومات المحاسبية،بهدف التأكد من مدى مصداقيتها وسلامتها وإخضاعها لخطوات للحفاظ على أمنها وتشمل هذه الخطوات التسجيل والتحليل والتبويب ثم اختبار القياس المحاسبي للمعاملات المالية التي يسير عليها النشاط التجاري وتختلف هذه الآليات من نشاط تجاري لأخر إذ لا يمكن إن يطبق الفحص والتسجيل والتطبيق في حال نجاحه في نشاط على بقية الأنشطة التجارية الأخرى.

ثانيا: التحقيق:وهو إصدار القرارات على صلاحية القوائم المالية كنوع من وصف الحال لإعمال النشاط داخل البنوك خلال فترة مالية محددة بحيث يضع تصور عملي للوضع المالي للنشاط خلال الفترة المحددة.

ويرى الباحث أن تفعيل عمل المدقق الداخلي في البنوك ذات أهداف وتنظيمات مختلفة إضافة إلى ذلك وجود مجموعة القوانين التي تختلف من بلد إلى آخر، فإن هذه الاختلافات في قطاع البنوك تؤثر على كفاءة وإنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير وأسس تحكم عملية التدقيق الداخلي كمحاولة لعمل تجانس بين نتائج أعمال المدققين الداخليين، وإمكانية الاعتماد عليها بصورة أكثر شمول.

أهداف التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات:

تهدف عملية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات إلى التأكيد على أن موارد تكنولوجيا المعلومات تسير قدما نحو تحقيق الأهداف بكفاءة عالية خاصة في ظل تشعب المجالات التي يجب إن يشملها التدقيق التكنولوجي مثل امن وسرية نظم المعلومات،وتطوير الأنظمة المستخدمة،وأنظمة تخطيط موارد المؤسسات وانطلاقا مما سبق يمكن تحديد بعض أهداف التدقيق (نواف، ٢٠١٤) وهي:

يعتبر التدقيق الداخلي في البنوك عملية أساسية يتم من خلالها التحقق من التدقيق على كافة العمليات والبيانات المالية بهدف تحقيق البنك لأهدافه من خلال:

الاهتمام بعامل الزمن إذ يجب التحقق من التزام الإدارة من خلال توزيع المهام إن الأهداف والسياسات والإجراءات المتبعة تساعد في انجاز المهام ضمن فترة زمنية محددة.

التأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي من التقيد بالتشريعات والأنظمة الداخلية المعمول بها في البنك.

التزام المدقق بالقواعد والمعايير التي تضمن النزاهة والموضوعية والسرية بهدف تكوين رؤية تتسم بالشفافية والموضوعية عن مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات وما يصدره من تعميمات داخلية خاصة بالبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحقق من الإجراءات المتبعة ومدى مقدرتها على تحديد المخاطر والحوكمة والتأكد من فاعلية الأداء في تجاوز هذه المخاطر قبل وقوعها لوضع خطط وقائية ترتقي بالعمل .

تحديد الأهداف التي تعود بالمنفعة من خلال استخدام الطرق المناسبة في استغلال الموارد المادية المتاحة، والقضاء على الهدر والإسراف.

كما حدد Jaames Bierstaker (2013 ,) بعض أهداف التدقيق الداخلي في البنوك وهي:

أولا : الاهتمام بعامل الزمن إذ يجب التحقق من التزام الإدارة من خلال توزيع المهام أن الأهداف والسياسات والإجراءات المتبعة تساعد في انجاز المهام ضمن فترة زمنية محددة.

ثانيا: التأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي من التقيد بالتشريعات والأنظمة الداخلية المعمول بها في البنك.

ثالثا: التزام المدقق بالقواعد والمعايير التي تضمن النزاهة والموضوعية والسرية بهدف تكوين رؤية تتسم بالشفافية والموضوعية عن مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات وما يصدره من تعميمات داخلية خاصة بالبنك.

رابعا: التحقق من الإجراءات المتبعة ومدى مقدرتها على تحديد المخاطر والحوكمة والتأكد من فاعلية الأداء في تجاوز هذه المخاطر قبل وقوعها لوضع خطط وقائية ترتقي بالعمل.

برامج التدقيق العامة(نظمي، العزب، ٢٠١٢):

برامج التدقيق العامة هي مجموعة من البرامج الجاهزة القادرة على أداء بعض عمليات التشغيل التي تفيد المدققين في تنفيذ خطوات عملية تدقيق الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. ومما هو جدير بالذكر ان هذه البرامج قد تم تطويرها وانتشر استخدامها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ونظرا للفوائد الناتجة عن تطبيقها فقد أصبحت إحدى الطرق الرئيسية التي يعتمد عليها المدققين لأداء العديد من اختبارات عملية التدقيق في الأنظمة المحاسبية الالكترونية.

ويرى الباحث بان برامج التدقيق العامة تساعد المدقق في إن يتعامل بفاعلية مع كميات متنوعة وضخمة من المعلومات المحاسبية وملفات العملاء للتحقق من صحة ودقة المعلومات لهذه الملفات، كما أنها تقلل من درجة اعتماده على مساعدة العاملين في إدارة الحاسب الالكتروني عند تطبيق الاختبارات المختلفة، وذلك بالإضافة أنها تتميز عن باقي الطرق بتوفيرها التكلفة الاقتصادية وقدرتها على تحسين نوعية خطوات عملية التدقيق هذا وتختلف استخدامات برامج التدقيق العامة تبعا لنوعية البرامج الجاهزة التي يتم استخدامها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع : البنوك التجارية في الأردن:

مفهوم البنوك التجارية:

عرف حشيش(٢٠٠٤)البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل وفي هذا التعريف إشارة إلى أن البنوك التجارية تتعامل مع جميع القطاعات ومواردها الأساسية هي الودائع، وإن جل معاملاتها في الأجل القصير،وعرفها عبدالحميد(٢٠٠٠) أيضا على أنها مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها،ويمكن تعريفها أيضا على أنها مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها،ويمكن تعريفها أيضا على أنها إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمؤسسات. (زينب،١٩٩١).

وبناء على ماسبق عرف الباحث البنوك التجارية بأنها مؤسسات المالية وسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع المدخرة واستخدامها في عملياتها المختلفة، مثل الخصم والإقراض والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع العملاء دون تخصيص وانفرادها بميزة خلق نقود الودائع.

الوظائف الحديثة للبنوك التجارية عبد الحميد(٢٠٠٠):

لقد تغيرت وظيفة البنوك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى جذب المتعاملين بشتى لوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبحت البنوك التجارية تقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها:

أولا: تقديم خدمات استشارية للعملاء: أصبحت البنوك التجارية تساعد العملاء في إعداد الدراسات المالية المطلوبة لمشروعاتهم حيث على أساسها يتم تحديد الحجم المناسب للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك يعود الى مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.

ثانيا: ادخار المناسبات: تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع العملائها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة...إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية.

ثالثا: خدمات البطاقة الائتمانية: وهي عبارة عن بطاقة تتيح للعميل التي أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال مدة معينة وبدون فوائد.

رابعا: الخدمات الالكترونية: تستخدم البنوك حاليا جهاز الحاسوب لتزويد العملاء لديها بكشوف توضح أوضاعهم المالية والضرائب المترتبة على إيراداتهم،وتتيح لهم مراقبة الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم: تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى المطلوبة من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة،فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة، حيث تسهل عملية الاكتتاب بينهم إن تقديم مثل هذه الأنواع الحديثة من الخدمات للعملاء ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات ذات منفعة تعود على البنك بميزات أهمها: الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي جذب عملاء جدد وزيادة موارد البنك عن طريق زيادة ثقة العملاء فيه،وبتالي زيادة عدد العملاء مما ينتج عنه زيادة عوائد البنك وتحقيق هدفه الأساسي وهي تعظيم .

الموارد المالية للبنوك التجارية (بني هاني، ٢٠٠٣):

ويتمثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات تجاه الغير، وتشتمل على ما يلي:

أ- الموارد الداخلية: وتشمل:

أولا: رأس المال: ويتكون من الأموال التي تم دفعها من قبل أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو يشكل نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للملاك ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لقوة المركز المالي للمصرف، وعادة تفرض القوانين المصرفية حدود دنيا على رأس المال ولا تمانع من زيادته بعد مرحلة التأسيس، ولكنها تمنع سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية غرض استثماري معين.

ثانيا: الاحتياطيات :وهي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح داخل البنك خلال سنوات سابقة وتقسم إلى قسمين:

الاحتياطي القانوني :وهو ما يلزم به تشريعات البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.

الاحتياطي الخاص :ويتم تحديده من قبل مجلس الإدارة داخل البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية،ويحتفظ به لدعم المركز المالي أو لمواجهة أي خسارة غير متوقعة،ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

ب- الموارد الخارجية:وتشمل:

اولا: الودائع :ويمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك، ويتكون من المبالغ يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.

ثانيا: شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع :هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

ثالثا: مستحق للبنوك :ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يقدم هذا المبحث عرضاً لأهم الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث. وتتمثل محتويات هذا المبحث على التالي: الدراسات باللغة العربية، والدراسات باللغة الأجنبية، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أولا: الدراسات باللغة العربية :

دراسة حماده (٢٠١٠)، بعنوان : اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي سلطت الضوء على الضوابط الرقابية العامة نظم المعلومات المحاسبية واعتمدت توزيع استبانه عملت على تطويرها وتم توزيعها على الجهات المختصة وهي مكاتب مراجعه الحسابات في دمشق، واهتمت الاستبانه في الضوابط الرقابية العامة وهي:

الضوابط التنظيمية.

ضوابط الرقابة على الوصول.

ضوابط امن وحماية الملفات.

ضوابط تطوير وتوثيق النظم.

يتم التأكد من بيان أثارها في زيادة موثوقيه المعلومات المحاسبية في الشركات.

وخلصت الدراسة إلى ان لهذه الضوابط تأثير كبير في زيادة موثوقيه المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانيه)، مجله جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد ٢٦، العدد الأول، جامعه دمشق، سوريا.

عبد الله، احمد (٢٠١١)، بعنوان : التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجه البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فاعليه عمليه التدقيق من وجهه نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز طرق التدقيق المستخدمة في ظل نظام معالجه البيانات ما يتعلق منها (حول الحاسب)، خلال الحاسب، استخدام الحاسب.

وسعت الدراسة إلى قياس تأثير التقنيات التكنولوجية المتبعة في تدقيق نظم معالجه البيانات على فعاليه عمليه التدقيق وذلك من خلال التركيز على بيان اثر استخدام تقنيات التدقيق نظم معالجه البيانات على عمليه التخطيط، والتحقق والإثبات تقييم نظام الرقابة الداخليه تقرير تدقيق نظم معالجه البيانات الباحث الاستبانة مصدر رئيس.

وتوصلت الى نتائج أهمها وجود اثر دلاله إحصائية للتقنيات الالكترونية المستخدمة في كل من التخطيط والتحقق والإثبات، وتقييم انظمه الرقابة الداخلية وتقرير تدقيق نظم معالجه البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الدنف ،ايمن محمد (٢٠١٣)، بعنوان واقع إدارة امن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزه وسبل تطويرها سعت الدراسة إلى معرفه واقع إدارة امن نظم المعلومات في الكليات التقنية في قطاع غزه حيث قام الباحث باستخدام منهج الوصف التحليلي، مجتمع الدراسة العاملين في نظم المعلومات في الكليات التقنية، واستخدم الاستبانه والقيام بمقابلات كأدوات لتحقيق أهداف الدراسة، وكان من ابرز ما توصلت إليه الدراسة: تتوفر حاله من الرضا حول توافر أساسيات نظم المعلومات في الكليات التقنية ، كما ان الآراء تتفاوت بشان واقع إدارة امن نظم المعلومات في الكليات التقنية في قطاع غزه رغم وجود قرار بعدم العمل في سياسات امن المعلومات بطريقه واضحة وخاضعة لأسس مفهومه.

دراسة عبد الكريم والربيعي (٢٠١٣)، بعنوان امن وسريه المعلومات وأثرها على الأداء التنافسي دراسة تطبيقيه في شركات التامين العراقية العامة والحمراء للتامين الاهلية تمثل هذه الدراسة نموذج عن شركات التامين العراقية تم اختيار عينه الدراسة من المدراء والموظفين والعاملين في الشركتين ، وتم تحديد(٧٠) موظف، وتم إجراء الدراسة باعتماد الأسس العلمية والتي تتمثل باستخدام الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات ، وتم توظيف البيانات الى اختبار الفرضيات التي تستند إليها الدراسة، وبهدف اختبار الفرضيات تم استخدام الوسائل الإحصائية ومن ثم تم تحديد النتائج التي افرزها البحث وكان من أبرزها وجود علاقة ارتباط وتأثير بين امن المعلومات وسريتها وانعكاس ذلك على الأداء التنافسي لشركات التامين التي اعتمدت عليها الدراسة وتم تطبيق الفرضيات بنجاح وقد تم البحث عن بعض التوصيات التي يأمل الأخذ بها للارتقاء بعمل شركات التامين.

دراسة سهام، نواف (٢٠١٤) بعنوان: استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عمليه المراجعة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية.

سعت الدراسة إلى إدراك أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عمليه المراجعة التحليلية، في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال إجراء دراسة على أهم المقاييس الدولية ذات الصلة بالموضوع، خاصة بسبب تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على آلية العمل.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها ان عمليه المراجعة التحليلية تسير نحو التقدم والتطور بسبب إتباع نظام محاسبه تكنولوجيه كما ان هذه الأساليب التكنولوجيا تقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها القوائم المالية من تزوير، وتبديل المعلومات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل تكنولوجيا المعلومات نظرا لأثرها الايجابي على عمليات التحليل والمراجعة في المؤسسات الاقتصادية وضرورة التباع اخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال.

دراسة حواس مولود واخرون (٢٠١٧) بعنوان : التحديات الأمنية لتكنولوجيا المعلومات.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات من حيث مساهمتها في تحسين جوده تدفق المعلومات والبيانات المطلوبة إلى المعنيين بها. وأبرزت الجوانب التي ساهمت في زيادة أهمية هذه التكنولوجيا في ظل ما تشهده القوه الاقتصادية من منافسه كبيره، خاصة ان التكنولوجيا الحديثة الأخذ بالتطور المتسارع أدت إلى خلق بدائل جديدة تتعلق بالمنتجات والخدمات . وقد ساهمت في إحداث نقله نوعيه بالاقتصاد رغم ما تتعرض له المعلومات الالكترونية من مخاطر تتعلق بالجرائم الالكترونية، وركز البحث على الابعاد الرئيسية التي يرتكز عليها نظام امن المعلومات الالكترونية مثل ضمان السرية والموثوقيه واستمرار توفر المعلومات او الخدمات....الخ ، وهذا كله يساهم بتسليط الضوء على الدور الفاعل الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في حياه المجتمع وعلى كافه الصعد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الدراسات باللغة الأجنبية :

دراسة(LANE, 2007) بعنوان:

Information Security Management in Australian Universities – an Exploratory analysis.

إدارة امن نظم المعلومات في الجامعات الاسترالية:

سعت الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة امن المعلومات في الجامعات الاسترالية، ومعرفه العوامل الأساسية المؤثرة فيها، والتوصل إلى الهدف إلى تحسينها وشملت الدراسة ٣٢ جامع استراليا، واطلب من رؤساء الجامعات ومديري الأقسام أصحاب الاختصاص الإجابة بموضوعيه عن أسئلة الاستبانة وكان من ابرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج اختلاف واقع إدارة امن المعلومات من جامعه إلى أخرى ويعزى السبب في ذلك إلى مجموعه من الأسباب أبرزها المنهجية الأمنية التي تتبعها الإدارة كذلك التباين في اهتمامات الإدارة العليا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما إن حجم الإنفاق على امن المعلومات يتباين من جامعه لأخرى.

دراسة(JORRO ,2011) بعنوان :

Information System security A Udit Readiness Case Study Ethiopian Government organization

أهمية التدقيق امن نظم المعلومات دراسة حاله مؤسسات الحكومة الإثيوبية.

سعت الدراسة إلى التعرف على جاهزيه المؤسسات الحكومية الاثيوبيه لإجراء مراجعات حول امن نظم المعلومات وسعت إلى مساعده الحكومة في محاوله التغلب على مشاكل امن نظم المعلومات التي تقف عائقا في طريق تطبيق الخدمات الالكترونية وذلك من خلال المساعدة في رسم سياسة امن مناسبة وإتباع إجراءات تضبط عمليه امن المعلومات وتم استخدام المعايير الدولية لتصميم استبانه تخدم موضوع الدراسة ثم توزيعها على ١٨ مؤسسه وكان من ابرز ما توصلت إليه الدراسة افتقار المؤسسات ألعامه في حقل امن المعلومات إلى المهارات والتدريب الكافي خاصة في ظل الثورة التكنولوجية كما إن إمكانيات إجراء مراجعات في امن نظم المعلومات أمر ممكن تحقيقه في ظل إتباع السياسات والإجراءات التي اقترحتها الدراسة وهذا ما يمكن ان يعطي صوره نمطيه عن مدى تدني السير في قضايا امن نظم المعلومات .

دراسة (Kazemiet al(2012 بعنوان

Evalloution of Information Security Management System success factors case study of municipal orgniz ations".

تقييم عوامل نجاح إدارة امن المعومات.

سعت الدراسة إلى معرفه أولويات عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة امن المعلومات في المنظمات الإيرانية استخدام الاستبانة كوسيلة رئيسيه لجمع البيانات وتقارنه نتائج دراستهم مع دراسة مشابهه و تم التوصل إلى نتائج محدده وهي انه من ابرز عوامل نجاح تطبيق إدارة امن المعلومات في البلديات الإيرانية هو دعم الإدارة العليا سياسة امن المعلومات إضافة إلى زيادة الوعي والتدريب عامل مهم في نجاح تطبيق إدارة امن المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (James, 2013) بعنوان:

Factors Influence auditors, USE of computer Assisted Audit Techniques.

العوامل المؤثرة على استخدام مراجعي الحسابات التقنية التدقيق بمساعده الكمبيوتر.

سعت الدراسة الى تسليط الضوء على ضرورة مواجهه التحديات التي تواجه العميل جراء التقدم التكنولوجي، واستخدام معايير التدقيق التي تدعو إلى استخدام أدوات تدقيق بمساعده الكمبيوتر والتقنيات(CAATS) رغم ان استخدامها متدني نوعا ما وتستخدم نظريه موحده للقبول و استخدام تقنيه(UTAUT)وتم توزيع الاستبانه على ٤ شركات وطنيه ومحليه خلصت الى نتائج استخدام تقنيه(CAA TS) أكثر انتشارا من غيرها.

دراسة (Glasgow, 2015)

Corporate Governances time change public and private measures

حوكمة الشركات وقت تغيير التدابير العامة والخاصة .

سعت هذه الدراسة إلى توضيح أهميه الدور الذي تلعبه الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، نظر الناس تطبيق المباشر لها ينعكس إيجابا على عمليه وأداء الشركات وذلك استنادا إلى أهميه القانون الأمريكي الجديد والذي صدر عام ٢٠٠٢ والمتعلق بالحاكمية المؤسسية.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبيانات ابرز النتائج التي توصلت اليها استناد القانون على بنود يمنع من خلالها تقديم الخدمات الاستشارية من اجل تعزيز مبدا الاستقلالية ومثال على ذلك الخدمات مسك الدفاتر تصميم النظام المحاسبي... الخ.

دراسة(Gray, 2016) بعنوان:

Corporate Governances time change public and private measures

تعزيز إدارة حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

هدفت الدراسة إلى توضيح أهميه السيطرة على تكنولوجيا المعلومات ما ضرورة الحفاظ على امن هذه التكنولوجيا؛ خاصة في تعرضها للاختراق، الأمر الذي يتطلب ضروره وجود حوكمة لتلك التكنولوجيا بهدف تامين قدر من الحماية لا من سريه المعلومات وين التالي التقليل من حالات الخوف من قبل الزبائن والمستثمرين بان امن المعلومات تحت السيطرة.

وتحقيق الأهداف التي وضعتها الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وركزت الدراسة على الدور الذي قام به معهد أمريكي متخصص بإجراء دراسة تقييم الأخطار المتعلقة بحوكمة المعلومات وتوصلت الدراسة الى نتائج من أبرزها ان ٢٥ % من المنظمات عينه الدراسة تعاني من مخاطر خارجية يمكن حصرها في القواعد والأسس التي بنيت عليها المنظمات.

وأوصت ضرورة إعطاء ضمان امن المعلومات حيزا كبيرا ضمن أولويات اهتماماتهم.

وقد كانت هذه الدراسة ذات أهميه حيث أنها فتحت الأفاق أمام الباحث بضرورة السيطرة على تكنولوجيا المعلومات والتقليل من مصادر المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة : Hamdan, M. N. M. (2017) **بعنوان**

The relationship between network security policies and audit evidence: a culture of security for Accounting Information as mediator

العلاقة بين سياسات امن الشبكات و توثيق ادلة التدقيق: الثقافة الامنية للمعلومات المحاسبية كمتغير متوسط

هدفت هذه الدارسة كشف العلاقة بين سياسات امن الشبكات (سياسة الدائرة، سياسة مدير النظام، سياسة المستخدم سياسة ضابط أمن المعلومات) من ناحية، و توثيق أدلة التدقيق من ناحية أخرى. كما تم إدخال الثقافة الأمنية للمعلومات المحاسبية كمتغير يتوسط تلك العلاقة. حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة إن هناك علاقة مهمة بين الشبكات (سياسة الدائرة، سياسة مدير النظام، سياسة المستخدم) و توثيق أدلة التدقيق. وأوصى الباحث على أهمية الوعي بالثقافة الأمنية لدى الشركات.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أجريت الدراسات السابقة على منظمات في مختلف إنحاء العالم وتناولت قطاعات متعددة مثل مكاتب التدقيق والشركات الصغيرة والمتوسطة في حين تناولت هذه الدراسة قطاع البنوك التجارية عموما ولم يتوفر هذا في أي من الدراسات السابقة.

ولقد جاءت فكرة هذه الدراسة والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية، التي تمت على هذا الصعيد، حيث جاءت الدراسات السابقة في تعزيز الإطار النظري وفي بناء أداة الدراسة، وفي المنهجية حيث جاءت الدراسة لحالية لتبين مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

يستعرض هذا الفصل الأساليب الإحصائية التي اتبعتها الدراسة في سبيل تحقيق أهداف الدراسة من حيث وصف لمنهجية الدراسة المستخدمة، مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك اداة الدراسة المستخدمة والإجراءات المتبعة من هدفها وثباتها وكيفية توزيعها على عينة الدراسة، ومن ثم عرض الوسائل الإحصائية المطبقة من اجل معالجة البيانات .

منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق منهج الدراسة استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف بيان مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات في البنوك الأردنية ،اذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية الى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها .

طبيعة ونوع الدراسة:

تعد هذه من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى التعرف على مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستخدمين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى كمية قابلة للقياس وتم إجراء هذه الدراسة في البيئة الفعلية للبنوك التجارية الأردنية، وتم إجراء الدراسة هذه بدون أية قيود أو ضوابط قد تتحكم في نتائجها،وبناءً على ذلك فأن هذه الدراسة تعتبر دراسة ميدانية كون المعلومات التي تم الحصول عليها كانت مباشرة من العاملين في البنوك التجارية، وهي دراسة تحليلية تم الاعتماد فيها بشكل كامل على المسح الميداني لمجتمع الدراسة من خلال عينتها، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وللقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة .

مصادر جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على نوعين مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية وكما يلي:

أولاً: المصادر الثانوية: وهي مصادر المعلومات المتاحة التي تم جمعها لأهداف أخرى ومن المصادر المكتبية ومن مراجعة لأدبيات الدراسات السابقة وقد هيأت هذه المعلومات الأطر والأسس العلمية لإثراء الجانب النظري لهذه الدراسة، وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

الكتب والمراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

المواد العلمية والتقارير التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.

أطروحات الماجستير والدكتوراه التي تبحث بشكل مباشر في موضوع الدراسة الحالية.

المعلومات المتوفرة على مختلف المواقع الإلكترونية وشبكة العنكبوتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيًا: المصادر الأولية: وهي تلك البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها الباحث من خلال اعداد وتطوير استبانة لخدمة موضوع الدراسة ، بحيث شملت كافة الجوانب التي بنيت عليها الفرضيات وتم تناولها في الإطار النظري، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيًا.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين الذين يمارسون وظائف (المدقق الداخلي،و مدير دائرة الرقابة الداخلية،و مساعد مدقق) في البنوك التجارية في الأردن أما الأسباب التي أدت الى أختيار هذا المجتمع من قبل الباحث فهي:

كونهم لمقدرتهم اكثر من غيرهم على الحكم على متغيرات الدراسة.

أن هذا المجتمع يملك من الثقافة والوعي بمجال الدراسة حيث أنهم على احتكاك بسياسات امن وحماية المعلومات بالمقارنة مع غيرهم من المسميات الوظيفية

تكونت عينة الدراسة من (٦٠) مدقق داخلي في البنوك التجارية الأردنية تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وفقد قام الباحث بإجراء عدت زيارات إلى البنوك عينة الدراسة وزع خلالها (٦٠) استبانة على المدققين الداخلين، استرد منها (٥٥) وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (٧) استبانات غير صالحة للتحليل الاحصائي أما لعدم استكمال الإجابة أو لعدم الجدية، بهذا فقد بلغ عدد عينة الدراسة (٤٨) قام الباحث باختيارها بالاعتماد على الطريقة العشوائية، جدول رقم (٣-١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (٣-١) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية(n= ٤٨)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي	أقل من٣سنوات	16	33.3
	من٣سنوات-اقل من٦سنوات	11	22.9
	من٦سنوات-اقل من٩سنوات	12	25.0
	٩سنوات فأكثر	9	18.8
	المجموع	48	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع	5	10.4
	بكالوريوس	37	77.1
	دراسات عليا (ماجستير)	5	10.4
	دراسات عليا(دكتوراه)	1	2.1
	المجموع	48	100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسمى الوظيفي	مدير دائرة الرقابة الداخلية	1	2.1
	مدقق	22	45.8
	مساعد مدقق	16	33.3
	مساعد مدير دائرة رقابة	9	18.8
	المجموع	48	100.0
الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق*	محاسب قانوني أردني(JCPA)	48	100.0
	متخصص معتمد في الرقابة الداخلي (CICS)	16	33.3
	محاسب قانوني أجنبي (CIS)	9	18.8

* يمكن للفرد تحديد أكثر من إجابة.

يظهر من الجدول رقم (٣-١) ما يلي:

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي (٣٣.٣%) للعدد سنوات الخبرة (أقل من٣سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١٨.٨%) للعدد سنوات الخبرة (٩سنوات فأكثر) .

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (٧٧.١%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٢.١%) للمؤهل العلمي (دراسات عليا).

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (٤٥.٨%) للمسمى الوظيفي (مدقق)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٢.١%) للمسمى الوظيفي (مدير دائرة الرقابة الداخلية).

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق (١٠٠.٠%) للشهادة المهنية (محاسب قانوني أردني(JCPA))، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١٨.٨%) للشهادة المهنية (محاسبي قانوني أجنبي (ACCI).

أساليب تحليل البيانات:

لتحقيق أغراض الدراسة والتأكد من صحة فرضياتها قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك بإدخالها في الحاسوب ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية (SPSS 22)،حيث استخدم الباحث أساليب الإحصاء الوصف خصائص المستجيبين باستخدام التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم مجموعة من أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة وبالتحديد فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

معادلة كرونباخ ألفا، ومعامل الارتباط بيرسون : للتحقق من ثبات أداة الدراسة وثبات تطبيقها.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجالاتها.

اختبار (One Sample T-test): وذلك لتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقياس:

لتحليل بيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب الدرجة التالية: درجة (١) تعبر عن كلا على الإطلاق، درجة (٢) تعبر عن نادراً، درجة (٣) تعبر عن احيانا، درجة (٤) تعبر عن غالبا، درجة (٥) تعبر دائما، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها؛ أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي ولتديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة= (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(٥-١)/٣ = ٣/٤ =١.٣٣ وبذلك تكون المستويات كالتالي:

درجة موافقة منخفضة من ١- أقل من ٢.٣٣ .

درجة موافقة متوسطة من ٢.٣٤-أقل من ٣.٦٧.

درجة موافقة مرتفعة من ٣.٦٨-٥ .

صدق الاداة:

يقصد بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على التبؤ إلى أي مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان تم تطبيقها أكثر من مرة في ظروف مماثلة ، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير (ألفا) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل على ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (٠-١) وتكن قيمته مقبولة عند (٧٠%) وما فوق والجدول التالي يبين ذلك(Sekran,2014).

الجدول رقم (٣-٢) معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل بعد من مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

مجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)
سياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات	٩	0.84
سياسة الأمن المادي	١٠	0.87
سياسة الاستعمال المقبول	٨	0.85
سياسة كلمة المرور	٨	0.85
سياسة النسخ الاحتياطي	٧	٠.٨٠
الأداة ككل	٥٨	0.82

يظهر من الجدول رقم (٣-٢) أن جميع قيم معاملات كرونباخ الفا كانت مرتفعة مما يدل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

يشتمل هذا الفصل على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المبحوثين من المدققين الداخلين والعاملين في أقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، حيث سيتم فيه تحليل إجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل مجال من مجالات الدراسة في محاولة للتعرف على مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، وسيتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات.

نتائج متعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

يشتمل هذا الفصل على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المبحوثين من المدققين الداخلين في البنوك التجارية الأردنية على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل مجال من مجالات الدراسة في محاولة لتعرف على مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية ، ويتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات التي وردت في هذه الدراسة، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النتائج.

-النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية:

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الأداة ككل، الجدول (٤-١) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤-١)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الأداة الدراسة ككل

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.36	0.68	مرتفعة	13.95	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-١) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية في الأردن بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية قد بلغت (١٣.٩٥) وهي قيمة دالة إحصائياً، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٦) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية من وجه نظر المدققين الداخليين ، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية بصيغة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى:

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية .

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الأول من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مدى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-٢) توضح ذلك.

الجدول رقم (٤-٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الأول والذي يهدف للتعرف على مدى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	يتم تدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن موارد المعلومات في البنك يتم استخدامها بشكل صحيح يتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات والأهداف التي وضعت هذه الموارد من أجلها.	4.77	0.42	مرتفعة
٢	٦	يتم منح الصلاحيات المناسبة والكافية لطاقم تدقيق أمن وسرية المعلومات من أجل إجراء عملية التدقيق بفاعلية	4.46	0.87	مرتفعة
٣	٢	يتم تقديم نتائج دقيقة لعملية التدقيق كاملة واستنتاج الحقائق الهامة التي تم التوصّل إليها ورفعها إلى الجهات المخولة بذلك.	4.44	0.77	مرتفعة
٣	٤	يتم تقديم التسهيلات لانجاز مصالح العملاء في البنك بشكل قانوني يعكس صورة مهنية عالية لمهنة التدقيق.	4.44	0.82	مرتفعة
٥	٧	يتم تقييم الإجراءات والتعليمات الداخلية للتأكد من موافقتها للسياسات امن وسرية المعلومات والتعليمات المتداولة داخل البنك، مثل مبدأ" الفصل بين الوظائف".	٤.٤٣	0.82	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	٨	يتم وضع من قبل إدارة البنك أي تقييدات أو عوائق أمام وظيفة التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.	4.42	0.96	مرتفعة
٧	٣	يتم دعم تطبيق السياسات والمعايير والإجراءات المناسبة لأمن وسرية نظم المعلومات، وتشجيع جميع البنوك على القيام بذلك.	4.35	0.93	مرتفعة
٨	٥	ترتبط وظيفة التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بأعلى مستوى إداري في البنك.	4.31	1.03	مرتفعة
٨	٩	يتم الاستجابة من قبل إدارة البنك لتوصيات المدقق على تكنولوجيا المعلومات وتحرص على تنفيذها.	4.31	1.06	مرتفعة
مجال " سياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات " ككل			4.44	0.70	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٤-٢) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المجال الأول والذي يهدف للتعرف على مدى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات، قد تراوحت بين (٤.٣١ -٤.٧٧) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات المجال، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (١) " يتم تدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن موارد المعلومات في البنك يتم استخدامها بشكل صحيح يتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات والأهداف التي وضعت هذه الموارد من أجلها " بمتوسط حسابي (٤.٧٧)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة كل من الفقرتين (٩) (٥) " يتم الاستجابة من قبل إدارة البنك لتوصيات المدقق على تكنولوجيا المعلومات وتحرص على تنفيذها"، "ترتبط وظيفة التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بأعلى مستوى إداري في البنك ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.٤٤) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test)، الجدول رقم (٤-٣) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

الجدول رقم (٤-٣)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.44	0.70	مرتفعة	14.20	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول رقم (٤-٣) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة التدقيق الخاصة على أمن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية؛ قد بلغت (١٤.٢٠) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٤) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة المثبتة.

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثاني من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-٤) توضح ذلك.

الجدول رقم (٤-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثاني من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأمن المادي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	يتم وضع التعليمات الخاصة بتحديد المناطق الأمنة، والصلاحيات الممنوحة للأشخاص المصرح لهم بالوصول اليها.	٧4.5	0.85	مرتفعة
٢	٦	يتم تأمين حماية الموارد المعلوماتية حسب اهميتها من خلال ما يطلق عليه بمبدأ الحماية الطبقية.	4.56	0.74	مرتفعة
٣	٤	يتم تحديد الأشخاص المخولين بالاحتفاظ بالمفاتيح الخاصة بالأقسام والأبواب والغرف وتمييز الأقسام الحساسة بضوابط دخول مناسبة، مثل بطاقات المرور.	4.46	0.90	مرتفعة
٤	٢	يتم التقيد بالتعليمات لبيان الطريقة السليمة والأمنة في العمل، مع عدم استخدام وسائل تدل على الأماكن الحساسة مثل مراكز البيانات، وغرف المراقبة.	4.44	0.85	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥	٩	يتم التدقيق على مدى انسجام الضوابط والإجراءات الخاصة بالأمن المادي في البنك مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات وخاصة سياسة الأمن الماديّ ورفع التقارير الدورية للإدارة العليا في البنك.	٣4.4	٦0.8	مرتفعة
٦	٣	يتم الاحتفاظ بالمعدات الاحتياطية في أماكن آمنة يسهل الوصول اليها عند الحاجة حسب القواعد والشروط التي تحددها الإدارة داخل البنك.	4.42	1.01	مرتفعة
٦	٧	يتم التنسيق مع الجهات المختصة في البنك وخارجه في تطوير وتقييم وإعادة هيكلة إجراءات أمن وحماية المعلومات المطبقة في البنك، ورفع التوصيات الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا في البنك.	4.42	0.85	مرتفعة
٨	٥	يتم حماية وتأمين الموارد المعلوماتية الحساسة ضد المخاطر البشرية والغير بشرية من خلال حفظها في غرف محمية وخزائن وقاصات	4.40	1.03	مرتفعة
٩	٨	يتم اجراء مراجعات دورية تهتم بمتابعة التقارير الخاصة بوقوع أية مخاطر أو تهديدات تتعلق بأمن وسرية المعلومات ومواردها، والتنسيق مع الجهات المعنية داخل البنك ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني في التعامل معها بطريقة تتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات.	4.39	0.89	مرتفعة
١٠	١٠	يتم الإشراف والتدقيق على الالتزام بالتعليمات الخاصة بالأمن الماديّ داخل البنك.	4.38	1.02	مرتفعة
مجال "سياسة الأمن المادي" ككل			4.45	0.83	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٤-٤) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الثاني من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأمن المادي قد تراوحت بين (٤.٣٨ -٤.٥٦) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع فقرات المجال، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (١) " يتم وضع التعليمات الخاصة بتحديد المناطق الأمنة، والصلاحيات الممنوحة للأشخاص المصرح لهم بالوصول اليها " بمتوسط حسابي (٤.٥٦)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١٠) " يتم الإشراف والتدقيق على الالتزام بالتعليمات الخاصة بالأمن الماديّ داخل البنك" بمتوسط حسابي (٤.٣٨) ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.٤٥) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأمن المادي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٤-٥) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-٥) نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأمن المادي

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.45	0.83	مرتفعة	12.11	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-٥) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية، قد بلغت (١٢.١١) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٥) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة الصفرية وتقبل الصيغة البديلة.

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة :

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية .

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثالث من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام " البنوك التجارية في الأردن بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-٦) توضح ذلك.

الجدول رقم (٤-٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثالث من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الاستعمال المقبول مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	يتم تحديث وإعداد البرمجيات المرخصة الخاصة بالعمل عن طريق مدير النظام اعتمادًا على الوصف الوظيفي للموظفين والمسؤوليات الخاصة به.	4.46	1.03	مرتفعة
٢	٢	يتم إنشاء ومعالجة وأرشفة وحذف ملفات المستخدم حسبما تقتضيه طبيعة ومصلحة العمل.	4.44	0.94	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣	٣	يتم إنشاء وإلغاء ومعالجة سجلات الدخول الإلكترونية للموظفين على الشبكات إضافة إلى منح وحجب الصلاحيات حسب الوصف الوظيفي للموظفين، شريطة وجود موافقة مسبقة مكتوبة من الإدارة العليا في البنك.	4.42	0.96	مرتفعة
٤	٥	يتم منح وحجب الصلاحيات لسجلات الدخول الإلكترونية للمستخدمين الحاليين أو الجدد بدون تصريح.	4.41	1.11	مرتفعة
٥	٤	يتم تحديث وضبط إعدادات البرمجيات والأجهزة المرخصة لمراقبة وحماية الاتصالات عبر الشبكات، مثل الجدران النارية وأنظمة كشف ومنع التطفل والاختراق بالتوافق مع تعليمات البنك.	4.38	1.04	مرتفعة
٦	٦	يتم إدارة ملف المستخدم*User Profile*عن طريق الموظف صاحب السجل فقط.	4.33	1.19	مرتفعة
٧	٧	يتم استخدام نظام البريد الإلكتروني الشخصي بشكل مناسب يتوافق مع ميثاق السلوك الخاص بأمن وسرية المعلومات.	4.31	1.15	مرتفعة
٨	٨	يتم استخدام البرمجيات المرخصة فقط، لتحقيق أهداف البنك والاعمال الخاصة به.	4.30	1.13	مرتفعة
مجال "سياسة الاستعمال المقبول" ككل			4.38	0.94	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٤-٦) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المجال الثالث من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الاستعمال المقبول قد تراوحت بين (٤.٣١ -٤.٤٦) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات المجال، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (١) " يتم تحديث وإعداد البرمجيات المرخصة الخاصة بالعمل عن طريق مدير النظام اعتمادًا على الوصف الوظيفي للموظفين والمسؤوليات الخاصة به" بمتوسط حسابي(٤.٤٦)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٨) " يتم استخدام البرمجيات المرخصة فقط، لتحقيق أهداف البنك والاعمال الخاصة به " بمتوسط حساب ي(٤.٣١) ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.٣٨) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الاستعمال المقبول كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٤-٧) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-٧) نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الاستعمال المقبول

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.38	0.94	مرتفعة	10.14	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-٧) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (١٠.١٤) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٨) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة بالصيغة المثبتة.

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة :

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة سياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية .

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الرابع من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-٨) توضح ذلك.

الجدول رقم (٤-٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الخامس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة كلمة المرور مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٧	يتم تطبيق التوجيهات الخاصة بكتابة كلمات المرور والمذكورة أعلاه في هذه السياسة.	4.54	1.03	مرتفعة
٢	٤	يتم التأكد من تشفير الملفات التي تحتوي على كلمات المرور.	4.52	0.97	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣	٣	يتم التعامل مع كلمات المرور على أنها معلومات مصنفة، وتستمد حساسيتها من حساسية المعلومات للنظام المرتبط بها، وذلك لأغراض شمولها بسياسات أمن وسرية المعلومات.	4.50	1.13	مرتفعة
٣	٥	يتم إعداد النظام لتجميد سجل الدخول الإلكتروني عند استخدام كلمة مرور خاطئة بشكل متكرر لِعدد معين من المرات.	4.50	1.03	مرتفعة
٥	٦	يتم إعطاء كلمات مرور جديدة في حالة فتح سجل دخول إلكتروني لمستخدم جديد وفي حالة نسيان أو فقدان كلمة المرور التي يستخدمها المستخدم حاليًا، بعد التحقق من هوية المستخدم صاحب سجل الدخول الإلكتروني.	4.48	1.03	مرتفعة
٦	١	يتم حماية كلمات المرور وعدم الإفصاح عنها لأي سبب كان و بأي طريقة كانت مثل كتابتها وتعليقها في مكان ظاهر، أو إعطائها للغير مشافهة أو بشكل مكتوب بطريقة إلكترونية أو غير إلكترونية.	4.42	0.94	مرتفعة
٧	٢	يتم وضع تعليمات لحفظ نسخة عن كلمات المرور الخاصة بإدارة الأنظمة المحوسبة في البنك في مغّلف خاص مغلق في خزنة أحد مسئولي الإدارة العليا لاستخدامها عند حدوث طارئ بالتوافق مع سياسة النسخ الاحتياطي.	4.35	1.00	مرتفعة
٨	٨	يتم حماية الموارد المعلوماتية من الدخول غير المشروع إليها عن طريق وضع معايير واضحة لإنشاء كلمات مرور فعّالة، وحمايتها وتغييرها بشكل دوري.	4.02	1.33	مرتفعة
مجال "سياسة كلمة المرور " ككل			4.42	0.88	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٤-٨) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال "سياسة كلمة المرور " قد تراوحت بين (٤.٠٢ -٤.٥٤) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات المجال، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٧) " يتم تطبيق التوجيهات الخاصة بكتابة كلمات المرور والمذكورة أعلاه في هذه السياسة "، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (٨) " يتم حماية الموارد المعلوماتية من الدخول غير المشروع إليها عن طريق وضع معايير واضحة لإنشاء كلمات مرور فعّالة، وحمايتها وتغييرها بشكل دوري وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.٤٢) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة كلمة المرور كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٤-٩) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-٩)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة كلمة المرور كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.42	0.88	مرتفعة	11.16	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-٩) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (١١.١٦) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٢) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الرابعة بالصيغة المثبتة.

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة:

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية .

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الخامس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-١٠) توضح ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الخامس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الحاسوب المكتبي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	يتم وضع التعليمات المناسبة في التعامل مع أجهزة الحاسوب المكتبية المملوكة للبنك، وشرائها وإصلاحها ونقلها وإتلافها، بالتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات عامًة وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات خاصًة.	4.44	0.92	مرتفعة
٢	٢	يتم وضع التعليمات والآليات التي يتم بها توزيع أجهزة الحاسوب المكتبية على الموظفين، وتحديد الصلاحيات الخاصة بكل موظف على حدة حسب الحالة الوظيفية والوصف الوظيفي ووفق ما تقتضيه طبيعة العمل.	4.42	0.94	مرتفعة
٢	٩	يتم وضع التعليمات والآليات التي يتم بها توزيع أجهزة الحاسوب المكتبية على الموظفين، وتحديد الصلاحيات الخاصة بكل موظف على حدة حسب الحالة الوظيفية والوصف الوظيفي ووفق ما تقتضيه طبيعة العمل.	4.42	0.96	مرتفعة
٤	٤	يتم وضع التعليمات الخاصة بربط أجهزة الحاسوب المكتبية بأية معدات- مثل الواي فاي أو بالشبكة المعلوماتية للبنك بنوعيها السلكية واللاسلكية بالتوافق مع سياسة أمن الشبكات.	٤.٤١	1.03	مرتفعة
٥	٥	يتم التدقيق على جميع أجهزة الحاسوب المكتبية الموجودة فيها، بما فيها الأجهزة المشمولة باتفاقية التعاقد الخارجي مع أي مزود خارجي له أجهزة حاسوب مكتبية في البنك بالتوافق مع سياسة التدقيق الخاص بأمن المعلومات.	4.40	0.96	مرتفعة
٥	٨	يتم مراجعة ملفات تسجيل الحركات الخاصة بأمن المعلومات على الأجهزة عند إجراء تدقيق.	4.40	0.98	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	٣	يتم وضع التعليمات الخاصة بتحديد وسائط التخزين التي يسمح باستخدامها ووضع الضوابط والشروط التي تحدد استخدامها مثل تشفير الملفات المخزّنة فيها مثلا.	4.35	1.04	مرتفعة
٦	٦	يتم إعداد أجهزة الحاسوب المكتبية في البنك بما يتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات.	4.34	1.02	مرتفعة
٨	٧	يتم ربط أجهزة الحاسوب المكتبية بالشبكة المعلوماتية في البنك وعزلها عنها اعتمادًا على الصلاحيات الممنوحة للمستخدمين.	4.33	1.06	مرتفعة
مجال "سياسة الحاسوب المكتبي" ككل			4.39	0.97	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٤-١٠) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال "سياسة الحاسوب المكتبي " قد تراوحت بين (٤.٣٣ -٤.٤٤) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات المجال، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (١) " يتم وضع التعليمات المناسبة في التعامل مع أجهزة الحاسوب المكتبية المملوكة للبنك، وشرائها وإصلاحها ونقلها وإتلافها، بالتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات عامّة وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات خاصّة"، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (٧) " يتم ربط أجهزة الحاسوب المكتبية بالشبكة المعلوماتية في البنك وعزلها عنها اعتمادًا على الصلاحيات الممنوحة للمستخدمين " ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.٣٩) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الحاسوب المكتبي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٤-١١) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

الجدول رقم (٤-١١) نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الحاسوب المكتبي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.39	0.97	مرتفعة	9.94	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-١١) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (٩.٩٤) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٩) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الخامسة بالصيغة المثبتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة:

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية .

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال السادس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-١٢) توضح ذلك.

الجدول رقم (٤-١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال السادس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٧	هل يتم مراقبة مستخدمي هذه الأجهزة من التعامل معها فقط ضمن نطاق المهام التي يقومون بها دون استخدامها للاستعمال الشخصي.	4.67	0.78	مرتفعة
٢	١	يتم وضع التعليمات الخاصة بمنح وحجب الصلاحيات الخاصة بتوزيع الأجهزة المحمولة على الموظفين حسب الحالة الوظيفية والوصف الوظيفي ووفقًا لما تقتضيه طبيعة العمل.	4.15	1.07	مرتفعة
٣	٣	يتم تطبيق معايير أمن وسرية المعلومات التي يتم التعامل معها أو معالجتها من خلال الأجهزة المحمولة المملوكة للبنك بالتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات عامَّة، وكل من سياسة الاستعمال المقبول.	4.10	1.08	مرتفعة
٤	٢	يتم وضع التعليمات والآليات الخاصة بإدارة ومراقبة وحماية الأجهزة المحمولة المملوكة لها داخل وخارج البنك.	4.04	1.13	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥	٤	يتم تشفير الملفات الموجودة على الأجهزة المحمولة المملوكة للبنك بالتوافق مع سياسة حساسية تصنيف المعلومات.	3.98	1.21	مرتفعة
٦	٥	يتم إجراء عملية نسخ احتياطي للمعلومات المخزّنة على الأجهزة المحمولة بشكل دوريّ.	3.94	1.28	مرتفعة
٧	٦	يتم السماح باستخدام الأجهزة المحمولة الخاصة بالبنك لمنفعة أي جهة أخرى أو لغير العمل الرسمي.	2.83	0.93	متوسطة
مجال "سياسة الأجهزة المحمولة " ككل			3.96	0.88	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٤-١٢) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال السادس من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة قد تراوحت بين (٢.٨٣ -٤.٦٧)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٧) " هل يتم مراقبة مستخدمي هذه الأجهزة من التعامل معها فقط ضمن نطاق المهام التي يقومون بها دون استخدامها للاستعمال الشخصي " بدرجة تقييم مرتفعة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) " يتم السماح باستخدام الأجهزة المحمولة الخاصة بالبنك لمنفعة أي جهة أخرى أو لغير العمل الرسمي " بدرجة تقييم متوسطة ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٩٦) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأجهزة المحمولة كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٤-١٣) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

الجدول رقم (٤-١٣)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأجهزة المحمولة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	3.96	0.88	مرتفعة	7.51	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-١٣) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (٧.٥١) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٦) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الخامسة بالصيغة المثبتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السابعة :

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة النسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية .

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال السابع من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة النسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول (٤-١٤) توضح ذلك.

الجدول رقم (٤-١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال السابع من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة النسخ الاحتياطية مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٣	يتم وضع آليات آمنة لإتلاف وسائط التخزين أو مسحها عند إعادة استخدامها، بما يتلاءم وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات.	4.56	0.94	مرتفعة
٢	٢	يتم وضع التعليمات وتحديد الآليات والإجراءات المناسبة لعملية النسخ الاحتياطي بما يتفق مع هذه السياسة.	4.52	0.99	مرتفعة
٣	٤	يتم منح وحجب الصلاحيات اللازمة لإجراء عملية النسخ الاحتياطي أو استرجاع المعلومات.	4.50	1.01	مرتفعة
٤	١	يتم توظيف البرمجيات والمعدات المناسبة للنسخ الاحتياطي لتعزيز أمن وسرية المعلومات المخزّنة واسترجاعها عند الحاجة إليها.	4.46	1.05	مرتفعة
٤	٦	يتم مراعاة موضوع العدد وموضوع التوزيع الجغرافي المحلي والإقليمي في الحفظ المكاني للنسخ الاحتياطية اعتمادا على حساسية المعلومات المخزّنة.	4.46	0.99	مرتفعة
٧	٧	يتم التأكد من كفاءة وكفاية العمر الافتراضي لوسائط التخزين قبل أخذ النسخ الاحتياطي للمعلومات عليها.	4.23	1.17	مرتفعة
مجال "سياسة النسخ الاحتياطية " ككل			4.45	0.84	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول رقم (٤-١٤) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المجال السابع من أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على مستوى التزام البنوك التجارية في الأردن بسياسة النسخ الاحتياطية قد تراوحت بين (٤.٢٣ -٤.٥٦) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع فقرات المجال، حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٣) " يتم وضع آليات آمنة لإتلاف وسائط التخزين أو مسحها عند إعادة استخدامها، بما يتلاءم وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات " بمتوسط حسابي (٤.٢٣)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (٧) يتم التأكد من كفاءة وكفاية العمر الافتراضي لوسائط التخزين قبل أخذ النسخ الاحتياطي للمعلومات عليها "، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.٤٥) بدرجة تقييم مرتفعة.

مما سبق يتبين أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة نسخ الاحتياطية كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، وللتحقق من الأهمية الإحصائية لهذا المستوى تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٤-١٥) يوضح نتائج تطبيق الاختبار.

الجدول رقم (٤-١٥)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة نسخ الاحتياطية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة التقييم	T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة نسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية	4.45	0.84	مرتفعة	11.96	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

يظهر من الجدول رقم (٤-١٥) أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة نسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (١١.٩٦) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٥) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة نسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية السادسة بالصيغة المثبتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة:

تلتزم البنوك التجارية الاردنية بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية.:

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية في الأردن بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية قد بلغت (١٣.٩٥) وهي قيمة دالة إحصائياً، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٦) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية من وجه نظر المدققين الداخليين ، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية بصيغة المثبتة. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية الاردنية تهتم بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية(سياسات التدقيق الخاص بأمن المعلومات،سياسات الاستعمال المقبول، سياسات الأمن المادي،سياسات كلمات المرور، سياسات الأجهزة المحمولة،سياسات النسخ الاحتياطي، سياسات الحاسوب المكتبي).

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية.:

أظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة التدقيق الخاصة على امن وحماية المعلومات كان مرتفعاً حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة التدقيق الخاصة على أمن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية؛ قد بلغت (١٤.٢٠) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٤) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية،وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة المثبتة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية الاردنية تلتزم بتدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن موارد المعلومات في البنك يتم استخدامها بشكل صحيح يتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات والأهداف التي وضعت هذه الموارد من أجلها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية:

أظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأمن المادي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة،حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية، قد بلغت (١٢.١١) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٥) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الأمن المادي من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثانية بالصيغة المثبتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بوضع التعليمات الخاصة بتحديد المناطق الآمنة، والصلاحيات الممنوحة للأشخاص المصرح لهم بالوصول إليها،كما يتم تأمين حماية الموارد المعلوماتية حسب أهميتها من خلال ما يطلق عليه بمبدأ الحماية الطبقية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية:

أظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الاستعمال المقبول كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (١٠.١٤) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٨) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الاستعمال المقبول من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة بالصيغة المثبتة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بتحديث وإعداد البرمجيات المرخصة الخاصة بالعمل عن طريق مدير النظام اعتمادًا على الوصف الوظيفي للموظفين والمسؤوليات الخاصة به و يتم استخدام نظام البريد الإلكتروني الشخصي بشكل مناسب يتوافق مع ميثاق السلوك الخاص بأمن وسرية المعلومات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة سياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية:

أظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة كلمة المرور كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة،حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (١١.١٦) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٢) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة كلمة المرور من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الرابعة بالصيغة المثبتة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بتطبيق التوجيهات الخاصة بكتابة كلمات المرور و يتم التأكد من تشفير الملفات التي تحتوي على كلمات المرور كما يتم إعداد النظام لتجميد سجل الدخول الإلكتروني عند استخدام كلمة مرور خاطئة بشكل متكرر لِعدد معين من المرات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة: تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية:

أظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الحاسوب المكتبي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة،حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (٩.٩٤) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٩) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الحاسوب المكتبي من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الخامسة بالصيغة المثبتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزو الباحث هذه النتيجة انه يتم وضع التعليمات الخاصة بربط أجهزة الحاسوب المكتبية بأية معدات -مثل الواي فاي أو بالشبكة المعلوماتية للبنك بنوعيها السلكية واللاسلكية بالتوافق مع سياسة أمن الشبكات و يتم التدقيق على جميع أجهزة الحاسوب المكتبية الموجودة فيها، بما فيها الأجهزة المشمولة باتفاقية التعاقد الخارجي مع أي مزود خارجي له أجهزة حاسوب مكتبية في البنك بالتوافق مع سياسة التدقيق الخاص بأمن المعلومات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة:

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية.

أظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة الأجهزة المحمولة كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة،حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (٧.٥١) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٦) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة الأجهزة المحمولة من وجهة نظر المدققين الداخليين، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية السادسة بالصيغة المثبتة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة بأنه يتم مراقبة مستخدمي هذه الأجهزة من التعامل معها فقط ضمن نطاق المهام التي يقومون بها دون استخدامها للاستعمال الشخصي و يتم تشفير الملفات الموجودة على الأجهزة المحمولة المملوكة للبنك بالتوافق مع سياسة حساسية تصنيف المعلومات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السابعة :

تلتزم البنوك التجارية في الأردن بسياسة النسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية.

ظهرت نتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن المستوى العام لالتزام البنوك التجارية الأردنية بسياسة نسخ الاحتياطية كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة،حيث أن قيمة (T) لالتزام البنوك التجارية بسياسة نسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك التجارية قد بلغت (١١.٩٦) وهي قيمة دالة إحصائياً والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٥) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بسياسة نسخ الاحتياطية من وجهة نظر المدققين الداخليين،وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية السادسة بالصيغة المثبتة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة بأنه يتم وضع آليات آمنة لإتلاف وسائط التخزين أو مسحها عند إعادة استخدامها، بما يتلاءم وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات و يتم منح وحجب الصلاحيات اللازمة لإجراء عملية النسخ الاحتياطي أو استرجاع المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بالاتي:

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في سياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في التدقيق الخاص بأمن المعلومات

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في سياسات الاستعمال المقبول

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في سياسات الأمن المادي

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في سياسات كلمات المرور

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في الأجهزة المحمولة

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في سياسات النسخ الاحتياطية

-تلتزم البنوك التجارية في الأردن في سياسات الحاسوب المكتبي

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقدم الباحث مجموعة من التوصيات للبنوك التجارية الأردنية التي تسعى إلى توظيف سياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية وهي:

أولا : زيادة الاهتمام من قبل البنوك التجارية بالالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية.

ثانيا :ضرورة التركيز على إخضاع المدققين الداخليين إلى دورات تزيد من كفاءة العمل وضرروة مواكبة أخر المستجدات فيما يتعلق بطبيعة عملهم وبالتالي تحسين جودة العمل بما يتوافق مع سياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات.

ثالثا: منح المدققين الداخليين الصلاحيات التي تخولهم انجاز عملهم بفاعلية.

رابعا: القيام بالتنسيق مع الإدارات المختصة في البنوك التجارية لتقييم الإجراءات المتبعة في تطبيق امن وحماية المعلومات.

خامسا : القيام بعملية أرشفة بطريقة دورية لمصلحة العمل بما يتوافق مع سياسة الأجهزة المحمولة.

سادسا: التأكد من طبيعة الصلاحيات الممنوحة للأشخاص بما يتناسب مع سياسة الاستعمال المقبول.

سابعا: إجراء دراسات مشابهة على قطاعات أخرى للتعرف على مدى الالتزام بسياسات أمن وحماية المعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب :

إبراهيم، خالد ممدوح،(2008)،أمن المعلومات الالكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية القاهرة.

جربوع ,يوسف محمد (٢٠٠٨)"مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ,"الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حسين بن هاني،(2003)،اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي،الطبعة الاولى، الأردن،عمان.

الخطيب، خالد، (٢٠١٠)،"مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

داوود، حسن طاهر،(٢٠٠٠)، جرائم نظم المعلومات،مركز الدراسات والبحوث،السعودية،الطبعة الاولى،الرياض،السعودية.

الدهراوى، كمال الدين، محمد، سمير(2002) "نظم المعلومات المحاسبية"، الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية. مصر.

السالمي، علاء عبد الر ا زق ،(٢٠٠١)، تقنيات المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،عمان.

عادل أحمد حشيش،(٢٠٠٤) أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

الغثبر،خالد،والهيشة سليمان،(٢٠٠٩)،الاصطياد الالكتروني والاساليب والاجرائات المضادة،مكتبة الملك فهد الوطنية،الطبعة الاولى،السعودية

القحطاني، ذيب،(٢٠١٠) أمن المعلومات،الطبعة الثانية،مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض.

القدلنجي،عامر ابراهيم،علاء الدين عبد القادر(٢٠٠٥)، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الآولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان.

لطفي، أمين السيد احمد، (٢٠٠٩). التطورات الحديثة في المدققة، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.

النجار، فايز جمعه،٢٠١٣،نظم المعلومات الادارية مدخل معاصر من منظور إداري،الطبعة الاولى، الأردن، دار حامد للنشر.

نظمي، ايهاب، العزب (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات : الاطار النظري، الطبعة الاولى، الاردن: دار وائل للنشر

الوليد، بشار،(٢٠١٤) نظام المعلومات الإدارية،الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

ياسين ، سعد غالب، (٢٠٠٩)، نظم المعلومات الإدارية الطبعة العربية،الطبعة الثانية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : أبحاث والرسائل الجامعية:

ابو حجر، سامح، عابدين، أمينه محمد(٢٠١٤)، دور آليات الحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر امن المعلومات للحد من التلاعب المال الالكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة الالكترونية، بحث مقدم في جامعه القاهرة، ٢٧ و ٢٨ أيلول ٢٠١٤.

أبو حجر،سامح رفعت،و رويحة،أيمان أحمد (٢٠١١)"دور المراجعة الداخلية كإلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر"بحث مقدم إلى:المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة القاهرة، مصر.

أمين،هونر محمد(٢٠١٤)،مخاطر التدقيق الالكتروني وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية،أطروحة ماجستير(غير منشورة) جامعه الجنان،طرابلس،لبنان.

الجبوري،اياد خلف(٢٠١٣)،مدى فاعلية استخدام التدقيق الالكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة ال البيت،الاردن.

الحسبان، عطالله،(٢٠٠٤)، قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان: الأردن

حمادة،رشا،(٢٠١٠)،أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية(دراسة ميدانية)،مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد٢،عدد١.

حواس مولود،وحبوشي،عبدالناصر،(٢٠١٧)، "التحديات الأمنية لتكنولوجيا المعلومات"،جامعة البويرة، الجزائر.

الدنف، ايمن محمد فارس(٢٠١٣)، واقع إدارة امن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة،غزة.

زينب عوض الله(١٩٩١)، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، ص١٢.

شعبان لطفي، (٢٠٠٤)"المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"، أطروحة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر.

الشيخ،فؤاد سالم،محمد سليمان عواد(٢٠٠٤)،المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الالكترونية في الشركات الأردنية،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد١، العدد١.

عبد الصمد،عمر (٢٠٠٩)"دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة المدية، الجزائر.

عبد الله ،أحمد (٢٠١١) " التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، و قياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين".

العبدلي، محمد،(2012) أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ."رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عطيوي، سميره(٢٠١٠)، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جوده المعلومات المحاسبيه في البنوك، بحث مقدم في إطار الملتقى التعليمي الدولي يوم ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠١٠، جامعه الزرقاء، الأردن.

المهدي، إبراهيم علي(٢٠٠٩)، استخدام الانترنت في عرض التقارير المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، دراسة مسحية، أطروحة ماجستير، جامعه اليرموك.

النجار،جمعه فايز،(٢٠٠٤)،نظم المعلومات الادارية وآثرها على استراتيجية المنشأه في الشركات الصناعية الاردنية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا،جامعة عمان العربية،ص٢٥.

الهنيني ، ايمان (٢٠١١) دور استخدام تكنولوجيه المعلومات في تحسين جودة خدمات تدقيق في الأردن : دراسه ميدانيه على شركات ومكاتب التدقيق العامله في الأردن، مجلة جامعة النجاح في الابحاث في العلوم الانسانيه ٢٥ (٨) ص ٢٠٠ ، ص٢٣٠.

ثالثا: الدوريات:

الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) (٢٠٠٩)"معايير التدقيق الدولية"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

الاتحاد الدولي للاتصالات،(٢٠١٨)السيبراني ،عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الحميد،عبد المطلب،(٢٠٠٠)، البنوك الشاملة، عملياتها وأدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

عبدالكريم.نهاد،والربيعي،خلود(٢٠١٣)،امن وسرية المعلومات وأثرها على الاداء التنافسي دراسة تطبيقية في شركتي التأمين العراقية العامة والحمراء للتأمين الأهلية،مجلة الدراسات محاسبية ومالية، ،مجلد الثامن، العدد(٢٣)،بغداد العراق

اللجنة الوطنية الفنية لامن المعلومات،(٢٠٠٨)، السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات، الحكومة الالكترونية الأردنية، عمان.

المركز القومي لأمن المعلومات لجنه معايير نظم التشغيل،(٢٠١٠)،الاصدار الاول،قسم الجودة والتطوير.

المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، (٢٠١١)، المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة(الإنتوساي) إرشادات INTOSAI حول معايير الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

نواف،سهام (٢٠١٤)، استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد خيضر،سكرة،الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الأجنبية:

Arens, A,A,Elderrj, Beqsley, m.s,(2014),Audting and Assurance service AN Integreated Approach, CI5 THE edion), pearson Education limied .

Bailey, D. Andrew and Gramling, Audrey and Ramamoorti, Sridhar, (2014),"Research Opportunities in internal auditing". The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, Florida, p 227. USA.

Basu S, (2014), E-Government and Developing countries Ah Overview. International Review of Law, Computers and Technology , vol,18, no,(1), pp109-135.

Boynton. William. C , & other (2001) (Modern Auditing) seventh edition, Jonh wiley & sons.

E/ESCWA/ICTD/2009/4 10 March 2009 ORIGINAL.

Gandia J,L(2008), Determinates of Internet – Based Groveport Governance Disclose we by Spanish Listed Companies, online Information, Review, vol,32, no, pp790-815.

Gary H.(2016), "Strengthening Information to chnology Governance and Adding Value" the accounting Review, Vo,4,no23, pp133-155.

Glasgow, B.(2015). "Corporate Governances time change public and private measures. " the accuuting review, vol,2,no4, pp156-180.

Grand , Charles , "Information Technology on Auditing ", 2001 ,P8. www.itaudit.org.

Hamdan, M. N. M. (2017). The Relationship between Network Security Policies and Audit Evidence Documentation: The Accounting Information Security Culture as a Mediator. International Journal of Business and Management, 12(12), 168.

Institute of Internal Auditors)IIA**)**., (2004), Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing, available at: http: // www.theiia.org/.

Reserve Bank of India, Information systems audit policy for the banking and financial

Doctor. 2001.

James A, O›Brien (2004). Management Information System (5thed.). USA: Mc Grow-Hill

James Bierstakera, Diane Janvrinb, D. Jordan Lowe(2013), What factors influence auditors' use of computer-assisted audit techniques?,ELSIVER,30(1),pp67-74

JORRO yigezubalcha ,(2011), Information System security A udit Readiness Case study Ethiopian Government organization, unpublished master the sis, Sweden: Stockholm university &royal Institute of technology.

Kazemiet mehdi, khajouer , Hamid and Nasrabad, (2012) " Evalloution of information security management System success factors case study of municipal organizations"africon journal of Business Management, Vol6(14), pp4982-4989,APRIL

LANE, Tim (2007), Information Security Management in Australian Universities – an Exploratory analysis, Queen sland university of technology QUT.

Lawrence Richter,risky Business:Internal Audit Teamup with the Audit committee to tackle IT securitv Needs,p.5(2000)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

marston,C(2013),Financial Japanese Companies, corpate communication: An International journal, vol, 8, no1, pp2130

Ojaide, F., &Agochukwu, B. O. (2017). The Effect Of Effort Expectancy On Computer-Assisted Audit Techniques Usage By External Auditors In Nigeria. International Journal Of Management Science Research, 3(1), 204.

Pavel,n.(2015) .study Regarding Infor mation Audit for E_ Business. Audit financeer ,pp.90,99

Sekaran, U. (2014), Research Methods For Business, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

www.manaraa.com

The extent of compliance in the policies of security and protection of accounting information in Jordanian commercial banks

Prepared By :Qutaiba Ahed Muslim Abu Dweib

Supervised : Dr. Mohammad Naser Hamdan Al_Mashaqbeh

Abstract

The aim of this study is to demonstrate the extent of compliance with the policies of security and protection of accounting information in Jordanian commercial banks from the point of view of the internal auditor, To achieve the objectives of the study was based on descriptive approach method to analyze the variables of the study and the researcher prepared and developed a questionnaire to collect data from the study community.

The study sample consisted of (48) internal auditors in Jordanian commercial banks selected randomly , the researcher conducted visits to the banks of the sample of the study and distributed (60) questionnaire to the internal auditors.

Reaquire from this After reviewing the questionnaires, it was found that there were (7) questionnaires that were not valid for the statistical analysis. As for the non-completion of the answer or the lack of seriousness, The researcher used the statistical package program (SPSS) in analyzing data such as averages and deviations and testing (One Sample T-test) to test the hypotheses of the study.

The results of the test showed that the policies of security and protection of accounting information applied in Jordanian commercial banks.

From the point of view of the internal auditor, Accordingly, we have reached a number of recommendations from the most important of them: increasing attention from commercial banks in commitment to the security policies and protection of accounting information.

Keywords: security and confidentiality of information, commercial banks.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم ١

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة ال البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

الأخوة الكرام تحية طيبة وبعد...

أتقدم إليكم بفائق الاحترام والتقدير، راجيا منكم التعاون من أجل إنجاح هذه الدراسة، والتي تعد إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة ال البيت، وتحمل العنوان"مدى الالتزام بسياسات امن وحماية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية"

املا منكم التفضل بالمشاركة الفاعلة والبناءة، وستشكل جهودكم رافدا مهما في إتمام هذه الدراسة من خلال تعبئة هذه الإستبانه والإجابة العلمية الدقيقة على جميع أسئلتها، لما في ذلك من أثر جوهري في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الإعتماد عليها وتعميمها.

وأوجه عنايتكم إلى أن جميع الإجابات ستكون موضع ثقة، وسيتم التعامل معها بسرية تامة، وستُستخدم لإغراض البحث العلمي فقط، كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل عام، ولن يشار إلى أي اسم من الأسماء المشاركة في الإجابة على هذه الإستبانه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول:- البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع إشارة (×) في المكان المحدد أمام البديل المناسب لكل عبارة من العبارات الاتية:

١ – عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي:

( ) أقل من ٣ سنوات ( ) من ٣ سنوات - أقل من٦ سنوات

( ) من ٦ سنوات – أقل من ٩ سنة ( ) ٩ سنة فأكثر.

٢ – المؤهل العلمي:

( ) دبلوم كلية مجتمع ( ) بكالوريوس

( ) دراسات عليا (ماجستير) ( ) دراسات عليا دكتوراه

( ) أخرى أذكرها.....

٣- المسمى الوظيفي:

( ) مدير دائرة الرقابة الداخلية. ( ) مدقق.

( ) مساعد مدقق ( ) أخرى أذكرها.....

٤- الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق:

( ) محاسب قانوني اردني (JCPA) ( ) مدقق داخلي معتمد (CIA)

( ) متخصص معتمد في الرقابة الداخلية(CICS) ( ) محاسب قانوني اجنبي(ACCI)

( )أخرى يرجى ذكرها..... ( ) لا أحمل أي شهادة.

*** أرجوا التكرم بوضع البديل المناسب لكل فقرة من الفقرات الاتية وذلك بحسب واقع الحال في الشركة التي تعمل فيها.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: السياسات المتبعة في تفعيل امن وسرية المعلومات:

رقم الفقرة	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
سياسة التدقيق الخاصة على امن وسرية المعلومات						
١	يتم تدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن موارد المعلومات في البنك يتم استخدامها بشكل صحيح يتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات والأهداف التي وضعت هذه الموارد من أجلها.					
٢	يتم تقديم نتائج دقيقة لعملية التدقيق كاملة واستنتاج الحقائق الهامة التي تم التوصّل إليها ورفعها إلى الجهات المخولة بذلك.					
٣	يتم دعم تطبيق السياسات والمعايير والإجراءات المناسبة لأمن وسرية نظم المعلومات، وتشجيع جميع البنوك على القيام بذلك.					
٤	يتم تقديم التسهيلات لانجاز مصالح العملاء في البنك بشكل قانوني يعكس صورة مهنية عالية لمهنة التدقيق.					
٥	ترتبط وظيفة التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بأعلى مستوى إداري في االبنك.					
٦	يتم منح الصلاحيات المناسبة والكافية لطاقم تدقيق أمن وسرية المعلومات من أجل إجراء عملية التدقيق بفاعلية					
٧	يتم تقييم الإجراءات والتعليمات الداخلية للتأكد من موافقتها للسياسات امن وسرية المعلومات والتعليمات المتداولة داخل البنك، مثل مبدأ "الفصل بين الوظائف".					
٨	يتم وضع من قبل إدارة البنك أي تقييدات أو عوائق أمام وظيفة التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الفقرة	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
	سياسة الأمن المادي					
١٠	يتم وضع التعليمات الخاصة بتحديد المناطق الآمنة، والصلاحيات الممنوحة للأشخاص المصرح لهم يالوصول اليها.					
١١	يتم التقيد بالتعليمات لبيان الطريقة السليمة والآمنة في العمل، مع عدم استخدام وسائل تدل على الأماكن الحساسة مثل مراكز البيانات، وغرف المراقبة.					
١٢	يتم الاحتفاظ بالمعدات الاحتياطية في أماكن آمنة يسهل الوصول اليها عند الحاجة حسب القواعد والشروط التي تحددها الادارة داخل البنك.					
١٣	يتم تحديد الأشخاص المخولين بالاحتفاظ بالمفاتيح الخاصة بالأقسام والأبواب والغرف وتمييز الأقسام الحساسة بضوابط دخول مناسبة، مثل بطاقات المرور.					
١٤	يتم حماية وتأمين الموارد المعلوماتية الحساسة ضد المخاطر البشرية والغير بشرية من خلال حفظها في غرف محمية وخزائن وقاصات					
١٥	يتم تأمين حماية الموارد المعلوماتية حسب اهميتها من خلال مايطلق عليه بمبدأ الحماية الطبقية.					
١٦	يتم التنسيق مع الجهات المختصة في البنك وخارجه في تطوير وتقييم وإعادة هيكلة إجراءات أمن وحماية المعلومات المطبقة في البنك، ورفع التوصيات الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا في البنك.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧	يتم اجراء مراجعات دورية تهتم بمتابعة التقارير الخاصة بوقوع أية مخاطر أو تهديدات تتعلق بأمن وسرية المعلومات ومواردها، والتنسيق مع الجهات المعنية داخل البنك ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني في التعامل معها بطريقة تتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات.					
١٨	يتم التدقيق على مدى انسجام الضوابط والإجراءات الخاصة بالأمن المادي في البنك مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات وخاصة سياسة الأمن الماديّ ورفع التقارير الدورية للإدارة العليا في البنك.					
١٩	يتم الإشراف والتدقيق على الالتزام بالتعليمات الخاصة بالأمن الماديّ داخل البنك.					
	سياسة الاستعمال المقبول					
٢٠	يتم تحديث وإعداد البرمجيات المرخصة الخاصة بالعمل عن طريق مدير النظام اعتمادًا على الوصف الوظيفي للموظفين والمسؤوليات الخاصة به.					
٢١	يتم إنشاء ومعالجة وأرشفة وحذف ملفات المستخدم حسبما تقتضيه طبيعة ومصلحة العمل.					
٢٢	يتم إنشاء وإلغاء ومعالجة سجلات الدخول الإلكترونية للموظفين على الشبكات إضافة إلى منح وحجب الصلاحيات حسب الوصف الوظيفي للموظفين، شريطة وجود موافقة مسبقة مكتوبة من الإدارة العليا في البنك.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٣	يتم تحديث وضبط إعدادات البرمجيات والأجهزة المرخصة لمراقبة وحماية الاتصالات عبر الشبكات، مثل الجدران النارية وأنظمة كشف ومنع التطفل والاختراق بالتوافق مع تعليمات البنك.					
٢٤	يتم منح وحجب الصلاحيات لسجلات الدخول الإلكترونية للمستخدمين الحاليين أو الجدد بدون تصريح.					
٢٥	يتم إدارة ملف المستخدم*User Profile*عن طريق الموظف صاحب السجل فقط.					
٢٦	يتم استخدام نظام البريد الإلكتروني الشخصي بشكل مناسب يتوافق مع ميثاق السلوك الخاص بأمن وسرية المعلومات.					
٢٧	يتم استخدام البرمجيات المرخصة فقط، لتحقيق اهداف البنك والاعمال الخاصة به.					
	سياسة كلمة المرور					
٢٨	يتم حماية كلمات المرور وعدم الإفصاح عنها لأي سبب كان و بأي طريقة كانت مثل كتابتها وتعليقها في مكان ظاهر، أو إعطائها للغير مشافهة أو بشكل مكتوب بطريقة إلكترونية أو غير إلكترونية.					
٢٩	يتم وضع تعليمات لحفظ نسخة عن كلمات المرور الخاصة بإدارة الأنظمة المحوسبة في البنك في مغّلف خاص مغلق في خزنة أحد مسئولي الإدارة العليا لاستخدامها عند حدوث طارئ بالتوافق مع سياسة النسخ الاحتياطي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠	يتم التعامل مع كلمات المرور على أنها معلومات مصنفة، وتستمد حساسيتها من حساسية المعلومات للنظام المرتبط بها، وذلك لأغراض شمولها بسياسات أمن وسرية المعلومات.					
٣١	يتم التأكد من تشفير الملفات التي تحتوي على كلمات المرور.					
٣٢	يتم إعداد النظام لتجميد سجل الدخول الإلكتروني عند استخدام كلمة مرور خاطئة بشكل متكرر لِعدد معين من المرات.					
٣٣	يتم إعطاء كلمات مرور جديدة في حالة فتح سجل دخول إلكتروني لمستخدم جديد وفي حالة نسيان أو فقدان كلمة المرور التي يستخدمها المستخدم حاليًا، بعد التحقق من هوية المستخدم صاحب سجل الدخول الإلكتروني.					
٣٤	يتم تطبيق التوجيهات الخاصة بكتابة كلمات المرور والمذكورة أعلاه في هذه السياسة.					
٣٥	يتم حماية الموارد المعلوماتية من الدخول غير المشروع إليها عن طريق وضع معايير واضحة لإنشاء كلمات مرور فعّالة، وحمايتها وتغييرها بشكل دوري.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	سياسة الحاسوب المكتبي					
٣٦	يتم وضع التعليمات المناسبة في التعامل مع أجهزة الحاسوب المكتبية المملوكة للبنك، وشرائها وإصلاحها ونقلها وإتلافها، بالتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات عامَّة وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات خاصَّة.					
٣٧	يتم وضع التعليمات والآليات التي يتم بها توزيع أجهزة الحاسوب المكتبية على الموظفين، وتحديد الصلاحيات الخاصة بكل موظف على حدة حسب الحالة الوظيفية والوصف الوظيفي ووفق ما تقتضيه طبيعة العمل.					
٣٨	يتم وضع التعليمات الخاصة بتحديد وسائط التخزين التي يسمح باستخدامها ووضع الضوابط والشروط التي تحدد استخدامها مثل تشفير الملفات المخزّنة فيها مثلا.					
٣٩	يتم وضع التعليمات الخاصة بربط أجهزة الحاسوب المكتبية بأية معدات- مثل الواي فاي أو بالشبكة المعلوماتية للبنك بنوعيها السلكية واللاسلكية بالتوافق مع سياسة أمن الشبكات.					
٤٠	يتم التدقيق على جميع أجهزة الحاسوب المكتبية الموجودة فيها، بما فيها الأجهزة المشمولة باتفاقية التعاقد الخارجي مع أي مزود خارجي له أجهزة حاسوب مكتبية في البنك بالتوافق مع سياسة التدقيق الخاص بأمن المعلومات.					
٤١	يتم إعداد أجهزة الحاسوب المكتبية في البنك بما يتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٢	يتم ربط أجهزة الحاسوب المكتبية بالشبكة المعلوماتية في البنك وعزلها عنها اعتمادًا على الصلاحيات الممنوحة للمستخدمين.					
٤٣	يتم مراجعة ملفات تسجيل الحركات الخاصة بأمن المعلومات على الأجهزة عند إجراء تدقيق.					
٤٤	يتم وضع التعليمات والآليات التي يتم بها توزيع أجهزة الحاسوب المكتبية على الموظفين، وتحديد الصلاحيات الخاصة بكل موظف على حدة حسب الحالة الوظيفية والوصف الوظيفي ووفق ما تقتضيه طبيعة العمل.					
	سياسة الاجهزة المحمولة.					
٤٥	يتم وضع التعليمات الخاصة بمنح وحجب الصلاحيات الخاصة بتوزيع الأجهزة المحمولة على الموظفين حسب الحالة الوظيفية والوصف الوظيفي ووفقًا لما تقتضيه طبيعة العمل.					
٤٦	يتم وضع التعليمات والآليات الخاصة بإدارة ومراقبة وحماية الأجهزة المحمولة المملوكة لها داخل وخارج البنك.					
٤٧	يتم تطبيق معايير أمن وسرية المعلومات التي يتم التعامل معها أو معالجتها من خلال الأجهزة المحمولة المملوكة للبنك بالتوافق مع السياسات الوطنية لأمن وسرية المعلومات عامَّة، وكل من سياسة الاستعمال المقبول.					
٤٩	يتم إجراء عملية نسخ احتياطي للمعلومات المخزّنة على الأجهزة المحمولة بشكل دوريّ.					
٥٠	يتم السماح باستخدام الأجهزة المحمولة الخاصة بالبنك لمنفعة أي جهة أخرى أو لغير العمل الرسمي.					
٥١	هل يتم مراقبة مستخدمي هذه الاجهزة من التعامل معها فقط ضمن نطاق المهام التي يقومون بها دون استخدامها للاستعمال الشخصي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	سياسة النسخ الاحتياطي					
٥٢	يتم توظيف البرمجيات والمعدات المناسبة للنسخ الاحتياطي لتعزيز أمن وسرية المعلومات المخزّنة واسترجاعها عند الحاجة إليها.					
٥٣	يتم وضع التعليمات وتحديد الآليات والإجراءات المناسبة لعملية النسخ الاحتياطي بما يتفق مع هذه السياسة.					
٥٤	يتم وضع آليات آمنة لإتلاف وسائط التخزين أو مسحها عند إعادة استخدامها، بما يتلاءم وسياسة حساسية وتصنيف المعلومات.					
٥٥	يتم منح وحجب الصلاحيات اللازمة لإجراء عملية النسخ الاحتياطي أو استرجاع المعلومات.					
٥٦	يتم متابعة عملية النسخ الاحتياطي وعملية استرجاع المعلومات عند الحاجة للتأكد من أنها تتم بشكل صحيح وآمن.					
٥٧	يتم مراعاة موضوع العدد وموضوع التوزيع الجغرافي المحلي والإقليمي في الحفظ المكاني للنسخ الاحتياطية اعتمادا على حساسية المعلومات المخزّنة.					
٥٨	يتم التأكد من كفاءة وكفاية العمر الافتراضي لوسائط التخزين قبل أخذ النسخ الاحتياطي للمعلومات عليها.					

أية ملاحظات ترغبون بإضافتها:-

.....

.....

.....

.....

إنتهت الإستبانه

شكرا لحسن تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

قائمة أسماء المحكمين

الاسم	الجامعة
أ.د محمد الرحاحلة	آل البيت
د. محمد الحايك	آل البيت
د.محمد الحدب	آل البيت
د. نوفان العليمات	آل البيت
د. عوده بني أحمد	آل البيت
د. عبدالله الزعبي	آل البيت
د.صقر الطاهات	آل البيت
د.طارق الخالدي	آل البيت
أد.سليمان الدلاهمة	جامعه جرش
أد.فارس سعود القاضي	جامعه جرش
د.سفيان جبارة	جامعة اربد الاهلية
د. علاء مطارنة	جامعة جرش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٣)

١	البنك العربي
٢	المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
٣	بنك القاهرة عمان
٤	بنك المال الأردني
٥	البنك التجاري الأردني
٦	البنك الأردني الكويتي
٧	البنك الأهلي الأردني
٨	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٩	بنك الاستثمار العربي الأردني
١٠	البنك الاستثماري
١١	بنك سوستيه جنرال / الأردن
١٢	بنك الاتحاد
١٣	بنك الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

الجداول التحليل الإحصائي لنتائج اختبار فرضيات الدراسه المعتمدة

scriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
a1	48	4.7708	.42474
a2	48	4.4375	.76926
a3	48	4.3542	.93375
a4	48	4.4375	.82272
a5	48	4.3125	1.03464
a6	48	4.4583	.87418
a7	48	4.4375	.82272
a8	48	4.4167	.96389
a9	48	4.3125	1.05500
dima	48	4.4375	.70138
Valid N (listwise)	48		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
b1	48	4.5625	.84818
b2	48	4.4375	.84818
b3	48	4.4167	1.00707
b4	48	4.4583	.89819
b5	48	4.3958	1.02604
b6	48	4.5625	.74108
b7	48	4.4167	.84635
b8	48	4.3958	.89299
b9	48	4.4375	.84818
b10	48	4.3750	1.02366
dimb	48	4.4458	.82693
Valid N (listwise)	48		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
c1	48	4.4583	1.03056
c2	48	4.4375	.94320
c3	48	4.4167	.96389
c4	48	4.3750	1.04423
c5	48	4.4167	1.10768
c6	48	4.3333	1.19098
c7	48	4.3125	1.15143
c8	48	4.3025	1.13280
dimc	48	4.3828	.94440
Valid N (listwise)	48		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
d1	48	4.4167	.94155
d2	48	4.3542	.99978
d3	48	4.5000	1.12987
d4	48	4.5208	.96733
d5	48	4.5000	1.03142
d6	48	4.4792	1.03121
d7	48	4.5417	1.03056
d8	48	4.0208	1.32873
dimd	48	4.4167	.87948
Valid N (listwise)	48		

www.manaraa.com

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
e1	48	4.4375	.92037
e2	48	4.4167	.94155
e3	48	4.3542	1.04147
e4	48	4.4058	1.02604
e5	48	4.3958	.96182
e6	48	4.3442	1.02084
e7	48	4.3333	1.05857
e8	48	4.3958	.98369
e9	48	4.4167	.96389
dime	48	4.3889	.96810
Valid N (listwise)	48		

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
f1	48	4.1458	1.07168
f2	48	4.0417	1.12908
f3	48	4.1042	1.07663
f4	48	3.9792	1.21146
f5	48	3.9375	1.27840
f6	48	2.8333	.93019
f7	48	4.6667	.78098
dimf	48	3.9583	.88405
Valid N (listwise)	48		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
g1	48	4.4583	1.05100
g2	48	4.5208	.98908
g3	48	4.5625	.94320
g4	48	4.5000	1.01058
g5	48	4.3958	1.04657
g6	48	4.4583	.98841
g7	48	4.2292	1.17128
dimg	48	4.4464	.83800
Valid N (listwise)	48		

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
id	48	24.5000	14.00000	2.02073
dima	48	4.4375	.70138	.10124
dimb	48	4.4458	.82693	.11936
dimc	48	4.3828	.94440	.13631
dimd	48	4.4167	.87948	.12694
dime	48	4.3889	.96810	.13973
dimf	48	3.9583	.88405	.12760
dimg	48	4.4464	.83800	.12095
total	48	4.3642	.67769	.09782

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Id	10.640	47	.000	21.50000	17.4348	25.5652
Dima	14.199	47	.000	1.43750	1.2338	1.6412
Dimb	12.114	47	.000	1.44583	1.2057	1.6859
Dimc	10.144	47	.000	1.38281	1.1086	1.6570
Dimd	11.160	47	.000	1.41667	1.1613	1.6720
Dime	9.940	47	.000	1.38889	1.1078	1.6700
Dimf	7.510	47	.000	.95833	.7016	1.2150
Dimg	11.958	47	.000	1.44643	1.2031	1.6898
Total	13.947	47	.000	1.36422	1.1674	1.5610

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com